الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2011)

مشروع ورقة عمل الخطة الاستراتيجية

WFP

مشاورة غير رسمية

17 ديسمبر/كانون الأول 2007

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

ألف- السياق

باء- عرض مجمل

جيم- النهج الجامع

دال- الهدف الاستراتيجي الأول:

***الهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج: تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ*:**

الغايات:

1 - وصول مساعدات إنقاذ الأرواح إلى اللاجئين والمشردين داخليا والسكان المتضررين من الأوبئة والأشخاص المهددين بالجوع الحاد.

2 - حماية سُبل كسب العيش في حالات الطوارئ.

3 - تعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على التصدي لحالات الطوارئ.

الأدوات الرئيسية:

- *تقديرات احتياجات الطوارئ وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.*
- *قدرة اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ.*
- *قيادة مجموعة الأمم المتحدة للوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.*
- *توزيع الأغذية الموجَّهة.*
- *تعزيز القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ.*
- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات.*
- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*

الشراكات:

- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية.*
- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.*
- *المنظمات غير الحكومية المجتمعية والوطنية والدولية.*
- *القطاع الخاص.*

هاء- لهدف الاستراتيجي الثاني:

الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج: الاستثمار في منع الكوارث والتخفيف من حدتها والتكيُّف مع تغيُّر المناخ

الغايات:

1 - تنفيذ استثمارات وقائية فعّالة في مجالات التغذية والصحة والتعليم، مع التركيز على الفئات الضعيفة.

2 - تمكين البلدان والمجتمعات المحلية من الحد من التعرّض للكوارث، ودعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

3 - مساعدة المؤسسات والأسواق المحلية على تيسير الوصول إلى الغذاء وتوفُّره وتحسين سُبل كسب العيش في المجتمعات المحلية.

الأدوات الرئيسية:

- *تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، ونظم الإنذار المبكّر والتأهب والتخفيف من المخاطر.*
- *أدوات مساعدة المجتمعات المحلية على إعادة بناء نظمها الإيكولوجية وبنيتها الأساسية الغذائية الحيوية.*
- *برامج صحة وتغذية الأم والطفل.*
- *برامج التغذية المدرسية.*
- *زيادة القوة الشرائية.*
- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات.*
- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*

- *الشراكات:*
- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية.*
- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.*
- *المنظمات غير الحكومية المجتمعية والوطنية والدولية.*
- *القطاع الخاص.*

واو- الهدف الاستراتيجي الثالث

<u>الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج: استعادة الحياة وسُبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الدول الهشة.</u>

الغايات:

1 - دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة بناء سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية التي تمر بمرحلة انتعاش.

2 - إعادة بناء نظم تقديم الإمدادات الغذائية والنظم الإيكولوجية في البلدان والمجتمعات المحلية.

3 - مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على إنشاء أو إعادة بناء قدراتها.

الأدوات الرئيسية:

- *البرامج الموجّهة لتيسير إعادة بناء سُبل كسب العيش.*
- *العمليات الخاصة لإعادة بناء البنية الأساسية المرتبطة بالجوع.*
- *زيادة القوة الشرائية.*
- *برامج توزيع الأغذية و/أو المساعدات النقدية والقسائم لتيسير التعمير وإعادة إنشاء سُبل الوصول إلى الغذاء.*
- *تعزيز القدرة على إعادة إنشاء البنية الأساسية للخدمات في المجتمعات المحلية.*
- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات.*
- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*

الشراكات:

- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية.*
- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى*
- *المنظمات غير الحكومية المجتمعية والوطنية والدولية.*

- *القطاع الخاص.*

زاي- الهدف الاستراتيجي الرابع:

<u>الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج: الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية</u>

الغايات:

1 - دعم البلدان في إعطاء مزيد من الأولوية ووضع استراتيجيات للتصدي للجوع المزمن ونقص التغذية.

2 - المشاركة في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج القطرية المرتبطة بالحد من الجوع ونقص التغذية، مع وضع استراتيجية واضحة لنقل المسؤوليات.

3 - إتاحة القدرة والخبرة التقنية التي يتمتع بها البرنامج لتوفير خدمات الدعم للبرامج الوطنية المرتبطة بالحد من الجوع، مع وضع استراتيجية واضحة لنقل المسؤوليات.

الأدوات الرئيسية

- *برامج صحة وتغذية الأم والطفل.*
- *برامج التغذية المدرسية*
- *برامج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل والأوبئة الأخرى والتخفيف من آثارها.*
- *البرامج المجتمعية لإنشاء و/أو تعزيز نُظم تقديم الإمدادات الغذائية والنظم الإيكولوجية.*
- *وضع استراتيجيات مع الحكومات والمجتمعات المحلية لمعالجة* الحالات المزمنة للجوع ونقص التغذية
- تصميم وتنفيذ تدخلات منسقة ومشتركة بين للوكالات قصد الحد من الجوع ونقص التغذية
- *القدرة والخبرة الفنيتين* ***للبرنامج***
- *تعزيز القدرة على تصميم وإدارة برامج الحد من الجوع.*
- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات.*
- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*

الشراكات:

- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية.*
- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.*
- *المنظمات غير الحكومية المجتمعية والوطنية والدولية.*
- *القطاع الخاص.*

حاء- الهدف الاستراتيجي الخامس:

الهدف الاستراتيجي الخامس ***للبرنامج:*** *استعمال القوة الشرائية لدعم التقدم المحرز في البلدان النامية*

الغايات:

1- شراء الأغذية والخدمات الغذائية محلياً لدعم القطاعات الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على زراعة الحيازات الصغيرة.

2- تعزيز خدمات وشبكات النقل والاتصالات المحلية من خلال المشتريات المحلية.

3- شراء الخدمات الأخرى بما يكفل تحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد على النطاق الأوسع.

الأدوات الرئيسية:

- *أنشطة الشراء في البرنامج*
- *مبادرات رائدة لاستكشاف أدوات ابتكارية لتحقيق الأهداف السالفة الذكر*
- *أدوات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وتحليل الأسواق*
- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات.*
- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*

الشراكات:

- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية*
- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى*
- *المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية*
- *القطاع الخاص*

ألف- السياق

1- استمدت أهداف البرنامج الاستراتيجية من بيان البعثة ومهامها التي اعتمدها المجلس التنفيذي، ومن الأهداف الإنمائية للألفية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وميزة المقارنة للبرنامج بوصفه أكبر وأنشط وكالة إنسانية ميدانية تابعة للأمم المتحدة، تضطلع بأدوار ووظائف رئيسية قصد تحسين الانسجام والإصلاح في منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإنساني والإنمائي، ومعالجة أسباب وآثار الجوع ونقص التغذية، والتكيف مع تغير المناخ على الصعيد العالمي، إلى غير ذلك من التحديات.

2- ضع ورقة عمل الخطة الاستراتيجية إطارا للعمل المحتمل للبرنامج، وتعبر عن التحديات الماثلة في واقع العالم والخيارات العملية الصعبة التي تواجهها المنظمة من يوم لآخر ومن شهر لشهر ومن سنة لأخرى. وتعكس الخطة الاستراتيجية، شأنها شأن البرنامج نفسه، الواقع الدولي، بما في ذلك الثغرات وجوانب القصور في الهيكل الإنساني والإنمائي الدولي الأوسع. ولا يتواصل دعم الإنعاش، بما في ذلك في حالات إحلال السلام الحرجة، في كثير من الأحيان. والفجوة بين الأزمات والإنعاش والحلول المستدامة على الأجل الأطول باتت هوة سحيقة في أغلب الأحيان. على أن المنظومة الدولية لديها أيضا في هذا السياق أدوات وأصول مهمة. والبرنامج هو أحد تلك الأصول. واستخدام امكانات **البرنامج** بأقصى درجة من الفعالية في هذا السياق العالمي الأوسع هو لب الخطة الاستراتيجية.

3- وفي إطار الخطة الاستراتيجية وتماشيا مع الاتجاه المحدد فيها ستوضع أولويات محددة استنادا إلى الاحتياجات المحددة في البلدان ووفقا للميزة النسبية التي يمكن **للبرنامج** تحقيقها في وقت ما ومكان ما. وقد يتعين على **البرنامج** الاشتراك في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة جميعا. وفي حالات أخرى ربما لا يتصل سوى هدف استراتيجي واحد أو هدفين استراتيجيين اثنين ببلد معين و/أو حالة معينة. وربما في بعض الحالات تكون آليات التمويل متعددة الأطراف هي الأكثر فعالية والأنسب. وفي حالات أخرى فإن العمليات التي تقودها البلدان اعتمادا على الموارد المتاحة محليا، بما في ذلك الدعم المباشر للميزانية، أو مبادلة الديون، أو الآليات الدولية لتخفيف أعباء الديون، قد تكون هي الوسيلة الأنسب لترتيب أولويات بعض أنشطة **البرنامج** و/أو تمويلها في حالة معينة.

4- وتكمن أعظم جوانب قوة **البرنامج** في حضوره الميدان العميق الذي يكسبه طابعا فريدا داخل المنظومة الدولية. وتكمن أعظم أصول **البرنامج** في موظفيه الذين يشكلون قوة عاملة قوية ومتفانية قوامها حوالي 000 12 امرأة ورجل، 90 في المائة منهم منتشرون في الميدان في ظروف محفوفة بالصعاب في كثير من الأحيان، وتتعرض فيها سلامتهم الشخصية لمخاطر أمنية هائلة. ويواجه **البرنامج** تحديات حرجة تتعلق بنشر موظفيه وأمنهم وشواغلهم الأسرية، شأنه شأن الجهات الفاعلة العالمية الأخرى المرابطة في الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية والأزمات الأخرى. وتعتمد الجهود الرامية إلى ضمان كل من كفاءة الموظفين وحشد هممهم والحفاظ على الوجود المكثف في الميدان في ربوع العالم على توافر التمويل القابل للتنبؤ والمتعدد السنوات.

باء- عرض مجمل

5- تتضمّن ورقة عمل الخطة الاستراتيجية القضايا الأساسية والخيارات الرئيسية للخطة الاستراتيجية 2008-2011، بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية المقترحة. وتستفيد هذه الوثيقة من المناقشات السابقة التي دارت في اثنتين من "المشاورات غير الرسمية"، فضلاً عن اجتماع المجلس في أكتوبر/تشرين الأول ومدخلات النقاش الذي أجري في 19 نوفمبر/تشرين الثاني مع شركاء البرنامج من قطاع المنظمات غير الحكومية. وتشمل ورقة عمل الخطة الاستراتيجية كملاحق ثلاث من

ورقات المعلومات الأساسية. أما الأولى فهي ورقة المعلومات الأساسية عن "البيئة الخارجية" التي نوقِشت في الاجتماع الذي عقد في 28 أغسطس/آب. والثانية هي ورقة المعلومات الأساسية عن "أدوات ونُهُج **البرنامج** في مكافحة الجوع" التي نوقشت في 5 أكتوبر/تشرين الأول. وأما الثالثة فهي ورقة معلومات أساسية عن "جوانب القوة والضعف في **البرنامج** وميزته النسبية" التي طلبها المجلس التنفيذي خلال المشاورة الأخيرة.

6- وتتزايد درجة تعقيد التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة الأخرى في المجالين الإنساني والإنمائي. ويتيح توافر موارد المساعدة الغذائية في شكل نقد درجة كبيرة من المرونة وفرصا جديدة-بما في ذلك المشتريات المحلية. ومن جهة أخرى-أدى ارتفاع طلبات الاقتصادات الناشئة، وإنتاج الوقود الحيوي وغيرها من العوامل إلى إرتفاع تكاليف السلع وتقلص مخزونات الأغذية. ويتسبب تغير المناخ في تضاعف الصدمات وهشاشة الأوضاع. ويقوض فيروس/مرض الإيدز الجهود الإنمائية للبلدان والمجتمعات المحلية. كما أن تلك العوامل بالإضافة إلى تزايد عدد الجوعى يتسبب كل ذلك في إحداث "فجوة الجوع". وفي الوقت ذاته، هنالك تراجع عالمي في الموارد المقدمة في مجال المساعدة الغذائية.

7- والجوع، على غرار الفقر، هو نتيجة تضافر عوامل من قبيل عدم كفاية التغذية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وانعدام التعليم، وتدني مستوى الدخل، وبيئات محفوفة بالمخاطر؛ ويقتضي استئصاله جهود على نطاق واسع لمعالجة تلك العوامل. وتحديد الجوع بمثابة آفة منفصلة عن آفة الفقر في إطار الهدف الإنمائي للألفية 1 كان معلما في سياق الفكر الدولي الذي أقر بأن الوجوب معالجة الجوع مباشرة وعدم الاتكال على الآثار البطيئة والقليلة للنمو الاقتصادي. ومن المعروف أن الجوع يكبح جهود استئصال الفقر من خلال تشابك المخاطر والهشاشة واستراتيجيات خاطئة للتكيف التي ينتهجها الفقراء، غير أنه لا تزال هنالك فجوات كبيرة فيما يتعلق بمعرفة أفضل السبل للقضاء على الجوع. ومن أجل المساهمة في الجهود العالمية للقضاء على الجوع، يتعين على **البرنامج** ارساء شراكات في مجالي البحث والمناصرة للاتفاق على احتياجات المستفيدين وتضافر التدخلات التي من شأنها على الأرجح أن تنتشلهم من براثن الجوع.

8- ويعمل **البرنامج** في حالات أزمات الجوع. وهذه الأزمات تكون عابرة في بعض الأحيان وتكون مزمنة في أحيان أخرى. ويتقاطع هذان النوعان في كثير من الأحيان. وقلما تنجم الأزمات الإنسانية الطارئة عن أحداث طبيعية فجائية واضحة البداية والنهاية، مثل المد الزلزالي الآسيوي. فالأزمات الإنسانية تنجم في أغلب الأحيان عن أسباب متعددة وقد تستمر عقوداً من الزمان، مثلما في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وتسير هذه الأزمات في العادة بوتيرة متفاوتة على طول "سلسة قيمة الجوع" وتقترن بانتكاسات؛ وما قد يتسنى تحقيقه في منطقة ما من البلد اليوم قد يتعذر تحقيقه غداً. ويمكن لهذه الأزمات أن تؤثر أكثر وأكثر على سكان الحضر وسكان الريف بسبب التحضر السريع الذي يشهده العالم النامي. ويكمن التحدي في تقديم مساعدات لإنقاذ الحياة في الوقت المناسب بطرق تتيح حلولاً مستدامة في المراحل الأولى. ويمثل قطع الخطوات الأولى صوب الإنعاش والتنمية مهمة ملحّة بدرجة لا يمكن معها انتظار إحلال السلام أو الإنعاش، ولكن الشركاء التقليديين في التنمية ليسوا موجودين في كل الأوقات خلال تلك المرحلة.

9- وتفضي تلك الظروف في كثير جداً من الأحيان إلى هوّة عميقة في التقدم المحرز بوتيرة متفاوتة في الانتقال من الإغاثة وإعادة الإعمار والتعمير نحو التنمية. وثمة الكثير من الأسباب وراء ذلك. فالأزمات الإنسانية قلما تكون نهايتها واضحة، وهي تنطوي دائماً على خطر الانتكاس، ولذلك يتعذر على الوكالات الإنمائية التقليدية معرفة الوقت الذي تبدأ فيه، ومن ثم تتسع الهوّة. وتستغرق دورة إعداد المشروعات الإنمائية في العادة 18 شهراً أو أكثر قبل بدء التنفيذ. ويعني ذلك في حالات ما بعد الصراع أن العوائد الملموسة من السلام قد لا تتحقق إلا بوتيرة بطيئة للغاية. ولا يتيسر لتلك المؤسسات تقديم دفعات سريعة من الأموال إلى البلدان والمجتمعات المحلية الناهضة من الأزمات. وأخيراً، هناك في كثير من الأحيان حقيقة

قاسية تتمثل في أن التمويل قد يتيسر بعد الأزمات الكبرى مباشرة أكثر منه في مرحلة التعمير وإعادة الإعمار التالية، لا سيما في ظل احتفاظ الكثير من الجهات المانحة ببنود منفصلة في ميزانياتها لتمويل تلك الأنشطة. وتطرح كل تلك الاعتبارات تحدّيات أمام رأب الصدع وبلوغ غاية نقل المسؤوليات بشكل سلس.

10- وعلاوة على ذلك، قد لا يتسنى الحد كثيراً من جوع وهشاشة أوضاع السكان المتضررين حتى بعد مرور وقت طويل. فاللاجئون والمشردون داخلياً في المخيمات لا يستطيعون المشاركة في العمل الإنتاجي ويعتمدون دوماً بحكم طبيعة ظروفهم على الآخرين في تلبية احتياجاتهم الحيوية. وأكثر تدخلات **البرنامج** فعالية في كثير من الأحيان هي التدخلات التي تدعم تحسين الصحة والتغذية والتعليم لإعداد هؤلاء الأشخاص للعودة إلى أماكنهم الأصلية في نهاية المطاف.

11- ويجب النظر في خطة **البرنامج** الاستراتيجية في سياق اتساق وإصلاح الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك فإن بيئة التمويل في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تشهد تغيُّراً كبيراً، لا سيما في الصناديق والبرامج المعنية بالعمل الإنساني، بما في ذلك منع وقوع الأزمات والتخفيف من حدتها، وحالات ما بعد الأزمات، ونقل المسؤوليات. وانبثق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة كمصادر تمويلية رئيسية وتنبئ بتخفيض في التمويل المباشر للوكالات الفردية. وعلاوة على ذلك فإن ثمة تحوّل واضح نحو التمويل المشترك على المستوى القطري لبرامج الأمم المتحدة المشتركة (أو الموحّدة) لتحقيق نفس الغاية. وإضافة إلى ذلك، يزداد عدد الصناديق العالمية والإقليمية لدعم مواضيع معيّنة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الاستئماني للأمن البشري، وتوسيع نطاق الامكانات المتحة للتعاون جنوب-جنوب وتعاون المثلث. وقد ازداد عدد الجهات المانحة التي تقدّم دعماً مباشراً لميزانيات الحكومات الوطنية. ويعني ذلك حتماً أن فئات البرامج ونوافذ التمويل التي كانت تشكل حجر الزاوية للإطار المالي **للبرنامج** خلال العقد الماضي سيتعين إعادة النظر فيها لاستيعاب هذه الملامح المتغيّرة والتعبير عن الاتفاق مع الأعضاء حول طبيعة ومحتوى عمليات وبرامج **البرنامج** وكيفية تمويلها في المستقبل. ويتعين معالجة مسألة التنبؤ بالتمويل، التي لا تقل أهمية عن المسائل الأخرى، كمسألة رئيسية بالنسبة لقدرات **البرنامج** على الاستجابة للأزمات.

12- *البيئة الخارجية*. شهدت البيئة الخارجية التي يعمل فيها **البرنامج** تغييرات كبيرة خلال السنوات الماضية. ووقعت تحولات ملموسة في المساعدة الغذائية والبيئة التمويلية. وهنالك توابع لآثار تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة والشديدة، والصراع الذي يفضي إلى تشريد السكان داخل البلدان وفيما بينها. وإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع الكبير في أسعار المحاصيل الغذائية ومعدلات التحضر والاختلالات الاقتصادية والأمراض الوبائية، لاسيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يمثل تحديات متزايدة. ويمثل فهم تلك التغييرات، بل وتوقعها إن أمكن، عوامل أساسية لتمكين **البرنامج** من إعادة التفكير في أنشطته الجارية وإعادة صياغتها من أجل سد الهوّة والتصدي للجوع الحاد في الاستجابة الإنسانية ولمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

13- *أدوات ونُهُج **البرنامج***. قام **البرنامج** في تجربته الطويلة على خط المواجهة في معركة القضاء على الجوع بوضع وتنفيذ طائفة واسعة وهائلة من الأدوات والنُهج لتلبية احتياجات المستفيدين المرتبطة بالجوع. وفي بعض الحالات تُعد مجموعة الأدوات الحالية ملائمة بشكل جيد مهمة **البرنامج**، مع الأخذ في الاعتبار بطبيعة الحال أن تلك الأدوات تحتاج بانتظام إلى تحسين ومراجعة وتعديلات منتظمة لمواجهة الحالات المتغيرة. وفي حالات أخرى، يلزم استحداث أدوات جديدة و/أو أدوات أفضل لتحقيق الأهداف المقترحة. وإلى جانب الأدوات فإن الشراكات تُعد أساسية لتحقيق مهمة البرنامج. وتمثل مساهمة البرنامج في مكافحة الجوع عنصراً مهماً في الاستجابة الشاملة، ولكنها في حاجة إلى التكامل مع الجهود الأوسع التي تمسك بقيادتها الحكومات الوطنية، والتي تشمل أيضاً **البرنامج** والشركاء الرئيسيين الآخرين.

14- *جوانب قوة البرنامج وضعفه وميزته النسبية*. سعياً إلى إعداد استراتيجيته للمستقبل وبلوغ أهدافه، قام البرنامج بتحديد عناصر ميزته النسبية، وتقييم جوانب قوته وضعفه في كل عنصر من هذه العناصر. وسوف يساعد هذا التحليل **البرنامج** على فهم المجالات التي يتمتع فيها **البرنامج** بأكبر قدرة على التدخل. كما سيشكّل ذلك إسهاماً بالغ الأهمية في استراتيجية الشراكة في البرنامج التي ترمي عموماً إلى كفالة استكمال تدخلاته بعناصر أخرى أساسية لتحقيق أفضل أثر ممكن. وأخيراً، من الأهمية البالغة أيضاً تحديد مجالات الأهمية الأخرى في مكافحة الجوع التي قد يمثل فيها الدعم البرامجي والتشغيلي من البرنامج عنصراً رئيسياً لنجاح الجهود الوطنية والجهود المدعومة دولياً.

15- ولن تقتصر الخطة الاستراتيجية على وضع استراتيجية مقترحة **للبرنامج** للفترة التخطيطية 2008-2011، بل ستقترح كذلك، استناداً إلى تحليل الميزة النسبية **للبرنامج** وجوانب قوته وضعفه، المجالات التي ينبغي فيها **للبرنامج** تعزيز قدرته خلال السنوات المقبلة حتى يكون على مستوى توقعات الحكومات الوطنية والشركاء والمستفيدين وحتى يحقق غاياته الاستراتيجية.

16- *الخطوات المقبلة*. ستوزَّع أول مسوّدة للخطة الاستراتيجية 2008-2011 على أعضاء البرنامج قبل اجتماع المجلس التنفيذي في فبراير/شباط. وستعقد قبل ذلك مشاورتين غير رسميتين أخريين مع أعضاء البرنامج ، أولاهما في ديسمبر/كانون الأول والثانية في يناير/كانون الثاني. وسوف توزّع الوثيقة التالية قبل مشاورة يناير/كانون الثاني، وسوف تتضمن تعليقات الأعضاء على ورقة عمل الخطة الاستراتيجية.

17- وإضافة إلى المناقشات التي يشترك فيها أعضاء **البرنامج**، ستعقد مناقشات استراتيجية على مستوى الإدارة العليا مع الشركاء الرئيسيين للبرنامج من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وكما جاء أعلاه فقد عُقدت مشاورات حول الخطة الاستراتيجية في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 مع قيادات بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية الشريكة **للبرنامج**.

جيم- النهج الجامع

18- وتتمثل المبادئ الرئيسية **للبرنامج** في أن تكون جميع أنشطته، بما في ذلك تدخلاته في حالات الطوارئ:

(1) مستدامة وتتسم بالكفاءة والفعالية ومدفوعة بقوى الطلب ومفيدة إنمائياً قدر المستطاع؛

(2) موجَّهة ومتصلة قدر المستطاع باحتياجات الأشخاص الأشد ضعفاً وأولويات الحكومات الوطنية وبرامجها واستراتيجياتها؛

(3) مصممة ومنفّذة بما يكفل الاستعمال المنسجم والأمثل للموارد الشاملة، بما في ذلك من خلال الشراكات ونقل المسؤوليات إلى المجتمعات المحلية أو الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى عندما يكون في وسعها تلبية الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل للفقراء الجوعى بمزيد من الفعالية والكفاءة.

19- وسوف يسترشد **البرنامج** بأفضل ممارسات الإدارة، والرقابة، والمساءلة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والإدارة القائمة على النتائج، والأخلاقيات المعمول بها في القطاع العام والأمم المتحدة في سعيه نحو السياسات والعمليات والبرامج المختبرة والمبتكرة الموجهة نحو إنقاذ الأرواح وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية وكذلك في سعيه إلى تشجيع إيجاد حلول أطول أجلاً للفقر والمعاناة الإنسانية.

20- وسوف يواصل البرنامج تقييم نُهجه ومواءمتها مع التغيرات التي تشهدها بيئات التشغيل الخارجية وبيئات التمويل، وسيستحدث مجموعة من الأدوات لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالجوع والاحتياجات الإنسانية، مع مراعاة الظروف المحلية قدر المستطاع، مثل استعمال القسائم والأموال النقدية عند الاقتضاء، وذلك كبديل عن السلع الغذائية أو بالإضافة إليها. وسيهتم **البرنامج** على وجه الخصوص بتقديم المساعدة وتوفير الحماية للاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص المتضررين من الأمراض الوبائية، وستتواصل الجهود نحو زيادة تطوير أدوات من قبيل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

21- وسيتم إعطاء الأولوية لتحقيق دور **البرنامج** ومسؤولياته باعتباره الوكالة الرائدة المسؤولة عن قيادة "مجموعة" اللوجستيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ للمنظومة الإنسانية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على مستوى العالم، بما في ذلك السعي إلى إيجاد سُبل مبتكرة للتمويل والحفاظ على قدرات التأهب والاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الحرجة، مثل تقدير احتياجات الطوارئ، ومستودعات الاستجابة الإنسانية، وخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وغيرها من قدرات اللوجستيات والنقل. وتسبق القيادة العالمية **للبرنامج** في معالجة الجوع الحاد إنشاء نظام التجمعات. وتعتمد مواصلة **البرنامج** في الاضطلاع بدور القيادة ومسؤولياته في نظام التجمعات داخل الأمم المتحدة على معالجة مسائل توافر التمويل القابل للتنبؤ والمتعدد السنوات بالقدر الكافي.

22- وسوف يعمل **البرنامج** مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركاء من الأمم المتحدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمنتديات الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز "توحيد الأداء" على مستوى العواصم والبلدان.ويتعين صياغة تلك الجهود بحيث تكفل قدرا أكبر من فعالية وكفاءة الأمم المتحدة. وسوف يكفل **البرنامج** أن أنشطته تدعم الأهداف الشاملة للأمم المتحدة، والجهود متعددة الأطراف الرامية إلى منع الصراع، وإحلال السلام، والتنمية، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة.

دال- الهدف الاستراتيجي الأول: تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ

23- *الخلفية*. من شأن الصراعات والحروب أن تقوض سبل حصول السكان على الأغذية وتكون السبب في انتشار أزمات الجوع. وكذلك النواعات الأهلية والاضطرابات السياسية والاقتصادية تؤدي إلى اندلاع الصراعات وتشرد السكان على نطاق واسع الأمر الذي يصيرهم إلى لاجئيين أو مشردين داخليا يكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، على مدى فترات طويلة في غالب الأحيان. وما زالت المجتمعات المحلية الإنسانية تعصف بها المخاطر الطبيعية، مثل موجات الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والزلازل، وأمواج المدّ والجراد، والظواهر الأخرى من ذلك القبيل. وقد يسبب تغيير المناخ في أزمات جفاف وفيضانات أكثر حدة. ويزداد عدد الأشخاص المعرّضين لتلك المخاطر نتيجة النمو السكاني وانتشار المجتمعات المحلية بشكل متزايد في المناطق الحدّية والمعرَّضة لمثل تلك الكوارث. وإضافة إلى تلك التهديدات فإن أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنفلونزا الطيور لدى البشر، قد تزيد بشكل كبير من حدة انعدام الأمن الغذائي.

24- وينبغي أن يمثل الاستعداد للكوارث الطبيعية والبشرية والتصدي لها أولوية علياً بين جميع المعنيين، بما في ذلك البرنامج. وسوف تتمثل مهمة البرنامج في التصدي لاحتياجات ضحايا الكوارث في الحالات التي لا تستطيع فيها المجتمعات المحلية أو الحكومات التصدي لها. وفي حالات الطوارئ، يُعد نظام المتطور لوحدة تحليل مدى هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها إلى جانب القدرات المتطورة في تقدير الاحتياجات نقطة قوة رئيسية لدى **البرنامج** بالنسبة لعملية الاستهداف الملائم والحيني وتوزيع الأغذية وتقديم المساعدة غير الغذائية، وبالتالي إنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل كسب العيش. ويتمتع

البرنامج بميزنة مقارنة جلية في تقدير الاحتياجات في مكافحة الجوع في الأزمات، وستعزز المنظمة دورها القيادي في تقدير الاحتياجات لمكافحة الجوع في الأزمات الإنسانية.

25- *الهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج: تلبية الاحتياجات في حالة الطوارئ:* سيسعى **البرنامج** من خلال هذا الهدف الاستراتيجي إلى تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ عن طريق تقديم مساعدات لإنقاذ أرواح اللاجئين والمشردين داخلياً وجميع الأشخاص المهدَّدين بالجوع الحاد. وسيسعى البرنامج إلى التقليص من مستويات سوء التغذية والعمل على أن تستقر تحت مستويات الطوارئ. ولئن كانت الاستجابة الأوَّلية ستركّز بالضرورة في البداية وفي المقام الأول على الحفاظ على حياة هؤلاء الأشخاص فإنها ستسعى إلى تحقيق غاية إضافية رئيسية تتمثل في حمايتهم من الاضطرار إلى استعمال استراتيجيات التصدي السلبية التي تضعف الأصول التي تشكل عنصرا محوريا من عناصر الحفاظ على سُبل عيشهم. ولأن المتضررين من الأزمات غالبا ما يواجهون تهديدات وحرمانا جراء التشرد أو تضرر هياكل الدعم المحلية، يحتاج البرنامج إلى الاستمرار في ضمان توفير المساعدة الطارئة للسكان المتضررين من الأزمات بطرائق منسجمة مع المبادئ الإنسانية وتساهم في صيانة سلامتهم وكرامتهم. كما سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على الاستجابة في حالات الطوارئ.

الغايات:

26- *الغاية 1:الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان المتضررين من الأوبئة والأشخاص المهدَّدين بالجوع الحاد- بمساعدات إنقاذ الأرواح.*

فالأولوية الأولى والمباشرة بعد وقوع الصدمة هي إنقاذ الأرواح. وسوف يواصل **البرنامج** إعطاء أولوية عليا لاستعمال قدراتنا في مجال التصدي للطوارئ من أجل تقديم الإغاثة في الأزمات الإنسانية.

27- *الغاية 2:* التقليص من مستويات سوء التغذية والعمل على أن تستقر تحت مستويات الطوارئ

سيسعى البرنامج إلى التقليص من مستويات سوء التغذية، حيث يقتضي مستوى ونطاق المشكلة اتخاذ إجراءات طارئة لتفادي الأضرار الفتاكة التي قد تطال صحة وأرواح السكان.

28- *الغاية 3: حماية سبل العيش وتعزيز الاعتماد على الذات في حالات الطوارئ*

بينما قد يفقد بعض الأشخاص كل سُبل عيشهم أثناء حالات الطوارئ فقد يستعمل أشخاص آخرون استراتيجيات سلبية للتصدي، مثل بيع أصولهم أو تكبُّد الديون الفادحة. ويمثل تركيز **البرنامج** على حماية سُبل كسب العيش، لا سيما بين الفئات الضعيفة، أحد جوانب قوة المنظمة التي يشار إليها مراراً. ويساعد البرنامج في العددي من حالات الطوارئ في قدرات اللاجئين على الإنتاج المحلي.

الأدوات الرئيسية:

تحليل الهشاشة ورسم الخرائط

29- ويساعد **البرنامج** قدرات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في البلدان التي يتواصل فيها حضوره من أجل تحديد الفقراء الجوعى والأماكن التي يعيشون فيها وطبيعة وأسباب جوانب هشاشتهم والمجموعة المحتملة من التدخلات في حالة الصدمات. وهذه الأعمال المرتبطة بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التي سيتم إجراؤها بالشراكة مع الحكومات الوطنية قد تستكمل بأنشطة لتخطيط الطوارئ وتقدير للقدرات اللوجستية وما يواجهها من معوِّقات. كما يُستكمَل هذا العمل

في عدد من البلدان بتحليلات تفصيلية للأسواق لبيان مدى تكامل السوق في البلد (أو في منطقة منه) لتوجيه هيكل تدخلات البرنامج، وذلك مثلاً من حيث القدرة على الشراء المحلي. ولذلك فإن استجابة **البرنامج** في حالات الطوارئ في ذلك البلد سترتكز بدرجات متفاوتة إلى قاعدة تحليلية صلبة وإلى ذخيرته من الخبرة التي اكتسبها على مر السنوات في المناطق النائية والمعرَّضة للكوارث في كثير من الأحيان.

30- تقديرات احتياجات الطوارئ. تُعَد أساسية للاستجابة السريعة والكافية للطوارئ. ويقوم البرنامج بإيفاد فرق للتقييم فور وقوع الصدمة لتحليل حجم الكارثة وآثارها على السكان، فضلاً عن تحديد الاحتياجات الملحّة لمعالجة الحالة. واستناداً إلى هذه المعلومات، يقوم البرنامج بتعبئة الموارد وتنفيذ الاستجابة. ويمثّل التقدير السليم والدقيق لاحتياجات الطوارئ شرطاً أساسياً لتقديم استجابة ملائمة.

31- قدرة اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ. بالإضافة إلى خبرة البرنامج وقدرته على تخطيط وتمويل وتنفيذ عمليات خاصة لتوفير البنية الأساسية الضرورية للتدخل من خلال المساعدة الغذائية وغيرها من أنواع المساعدة فإن البرنامج يتمتع دائماً بقدرة احتياطية للتصدي لاحتياجات اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملحّة. ويحتفظ **البرنامج** بمستودعات إنسانية استراتيجية في مختلف أنحاء العالم، واكتسب خبرة هائلة في مجال إدارة النقل البحري والجوي والبري. ويستعمل **البرنامج** أكبر قدر ممكن من قدراته في مجال النقل وتقديم الخدمات على المستوى المحلي ليدعم بذلك الاقتصادات المحلية.

32- *قيادة مجموعة الأمم المتحدة للوجستيات وتكنولوجيا* المعلومات والاتصالات. يتمثل دور البرنامج كقائد لمجموعة الأمم المتحدة للوجستيات في تنسيق الخدمات اللوجستية فيما بين الشركاء، ويكون بمثابة الجهة الأخيرة التي توفر الخدمات. ويفي مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية باحتياجات البرنامج وكذلك احتياجات مجتمع العمل الإنساني على النطاق الأوسع. ويتولى البرنامج دور الوديع لمركز الأمم المتحدة المشتَرَك للوجستيات الذي يتمثل دوره في تحقيق المستوى الأمثل من القدرات اللوجستية لدى الوكالات المتعاونة وتكميلها داخل مناطق الأزمات المحدَّدة تحديداً واضحاً لصالح العمليات الإنسانية الجارية. وأما الخدمات الجوية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية أو خدمات البرنامج للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية فهي خدمة يقدمها البرنامج لمجتمع العمل الإنساني خلال حالات الطوارئ، وتشمل تلك الخدمة النقل الجوي المباشر والموثوق والآمن. ويمثل مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية عاملين مهمين للنجاح الشامل للتدخلات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في حالات الكوارث. وأخيراً، فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن الشبكة الساتلية FoodSat تمثّل وسيلة أساسية لإقامة خطوط اتصال بين مكاتب البرنامج الثابتة ومراكز العمليات المتنقلة لمجتمع العمل الإنساني في مناطق الكوارث.

33- يُعد كل من توزيع الأغذية الموجَّهة والتدخلات الطارئة لتقديم التغذية من بين أقدم أدوات **البرنامج**. والتوزيع العام للأغذية-وفي بعض الأحيان كذلك التغذية العلاجية والتغذية التكميلية للأطفال هي بمثابة أدوات الاستجابة الأولى في الحالات التي يشكّل فيها الجوع الحاد تهديداً للحياة بعد وقوع الكوارث. وغالبا ما تُعد الجودة الغذائية للأغذية المقدمة في حالات الطوارئ جيدة. وفي العديد من الحالات تُستخدم حصص عامة لدعم احتياجات السكان التغذوية الذين يعتمدون كليا على المساعدة الغذائية للبقاء على الحياة، ولبلوغ أقصى حد في الحفاظ على حياة الأوراح المنقذة فمن الأهمية بمكان أن توفر الحصص الموزعة الكمية المناسبة من الطاقة والبرتين والدسم و خاصة المغذيات الدقيقة. ومع تطوّر الحالة من الاستجابة الأوّلية الأساسية للطوارئ، يزداد تحسين منهجية الاستهداف تبعاً لهشاشة أوضاع الأشخاص المتضررين. وقد

يتم أيضاً إنهاء ذلك تدريجياً لصالح البرامج التي، بالإضافة إلى توفير الأغذية، فإنها تساهم بدور مباشر أكبر في مساعدة المستفيدين على إعادة بناء سُبل عيشهم. وبالمثل فإن الاستجابة الأولى الأنسب تتمثل في كثير من الأحيان في توزيع دعم تغذوي في شكل سلع أو أغذية غنية بالمغذيات الدقيقة. ويحتاج **البرنامج** تحت تصرفه مجموعة من الأدوات التي يلائم كل منها الظروف الخاصة بكل سياق. ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الأدوات مساعدات نقدية وقسائم.

34- استدامة *وتعزيز القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ*. سيوفّر **البرنامج** مساعدات لاستدامة وتعزيز القدرات، على أن يتحدّد ذلك تبعاً لقدرات الخاصة بكل بلد. وسوف يشدِّد **البرنامج** على نقل المسؤوليات عن إدارة الاستجابة لحالات الطوارئ؛ ودعم خطط للإنعاش موضوعة ومملوكة محلياً؛ وتعزيز القدرات المحلية والوطنية على الاستجابة للأزمات في المستقبل قدر الإمكان في حدود الاستجابة لحالات الطوارئ. وينبغي أن تصب المساعدة على استدامة وتعزيز القدرات أثناء الطوارئ، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين أو إعادة تأهيل البنى المادية والمؤسسية الضرورية لإنجاح تدخلات الاستجابة الإنسانية- في الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث على الأجل الأطول.

35- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات*. سوف يقدم **البرنامج** المشورة إلى الحكومات الوطنية والجهات الشريكة الأخرى في مجال السياسات لمساعدتها على النهوض بقدراتها على الاستجابة السريعة والتنسيق، ومقدرتها على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ. كما سيعمل البرنامج على التوعية بحالات الطوارئ الحرجة المرتبطة بالجوع من خلال جهوده في مجال المناصرة والاتصالات.

36- حضور قوي للموظفين الميدانيين. في سياقات الطوارئ حيث الانعدام الشديد في الأمن وحيث تسود بيئة جغرافية معاكسة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وضع أعباء إضافية على العمليات، بل وعرقلة نشرها على الوجه الأكمل، من المهم في المقام الأول وجود موظفين ميدانين متفانين ومن ذوي الهمة العالية ممن لديهم الاستعداد للعمل في قلب الأزمات. ويعني ذلك في كثير من الأحيان عمل الموظفين لفترات زمنية طويلة في ظروف قاسية وتفتقر بطبيعتها إلى الأمن، وبعيداً عن أسرهم، وهي ظروف قلما يواجهها الكثير من الموظفين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة. وأدى اتجاه مراكز العمل في **البرنامج** بشكل متزايد نحو الطوارئ إلى زيادة بالغة في الأعباء والضغوط المتراكمة على الموظفين. وفي كثير من الحالات، ينتقل الموظفون من حالة طوارئ إلى أخرى وينعدم أو يقل الوقت الذي يتخلل ذلك. وسوف يحافظ **البرنامج** ويعمل على تنمية المهارات القوية والالتزام الكبير لموظفيه الميدانين وقائمة الطوارئ لديه حتى يتمكن من تلبية احتياجات الطوارئ بفعالية وفي الوقت المناسب. وسوف يواصل **البرنامج** في الوقت ذاته إعطاء الأولوية لإيجاد توازن أفضل وأكثر استدامة بين عمل موظفيه وحياتهم، وهو ما يُعد أساسياً لكي تحافظ المنظمة على مستواها الرفيع من الأداء والفعالية.

الشراكات:

37- *الحكومات والمجتمعات المحلية* والوطنية. تقع على الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات الفئات أو الأفراد الذين في حاجة إلى دعم لإنقاذ حياتهم في حالات الطوارئ. والمجتمعات المحلية هي أول المتضررين وغالبا ما تكون الجهة الفاعلة الرئيسية في الاستجابة الطارئة والحد من الكوارث.

38- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى*. تتطلب تلبية احتياجات الطوارئ إقامة عدد من الشراكات الفعَّالة لدعم الحكومات والمجتمعات المحلية. ومثال ذلك أن جهود حفظ وحماية "الحيِّز الإنساني" والوصول الإنساني وكفالة اتساق إجراءات الاستجابة الدولية وتنسيقها يتطلب علاقات شراكة وثيقة وفعَّالة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما؛ وتتطلب جهود التصدي للاحتياجات الحاسمة للأطفال شراكة وثيقة وفعَّالة مع منظمة اليونيسيف وغيرها من الجهات؛ وتتطلب جهود كفالة المعالجة السليمة للشواغل الصحية الأساسية المرتبطة

بالجوع شراكة وثيقة وفعَّالة مع منظمة الصحة العالمية وجهات أخرى. وتمثّل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات آلية الجمعية العامة للأمم المتحدة المخولة بالجمع بين وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الصليب الأحمر. ويدعم **البرنامج** هذه اللجنة باعتبارها الجهاز الأنسب للاتفاق على تقسيم العمل بين الشركاء في الاستجابة الإنسانية، وسوف يسعى إلى تنفيذ استجابته بفعالية في المجالات التي توافق اللجنة على إمساك **البرنامج** بزمام قيادتها.

39- *المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.* تؤدّي المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً أساسياً، بما في ذلك عمليات تقدير واستهداف وإنتقاء الاستجابة المناسبة وتوزيع وتقديم المساعدات- لا سيما في الحالات التي تكون فيها القدرة الوطنية على الاستجابة الإنسانية محدودة. وأما المنظمات غير الحكومية المحلية فهي جهات شريكة مهمة بشكل خاص وتمثل، بالاشتراك مع الحكومات، جهات شريكة رئيسية وضرورية في أي استراتيجية لتقديم المعونة وتعزيز القدرات القطرية على الاستجابة للطوارئ.

40- *القطاع الخاص.* تؤثر الجهات المانحة الخاصة على جهود البرنامج في تلبية احتياجات الطوارئ. ويمكن للعمليات المحلية والعالمية أن تعزز استجابة البرنامج عن طريق توفير أصول مادية أساسية، مثل الشاحنات أو الطائرات أو معدات تكنولوجيا المعلومات عند وقوع حالة الطوارئ من خلال هياكل الشراكة المعدة مسبقا. وعلاوة على ذلك فإنها قد توفر الدعم من موظفين متخصصين في مجالات خبرتهم المرتبطة باحتياجات **البرنامج** التشغيلية.

هاء- الهدف الاستراتيجي الثاني: الاستثمار في منع الكوارث والتخفيف من حدتها، والتكيُّف معها ومع تغيُّر المناخ. تفادي كل من الجوع وانتشار الجوع الحاد ومواصلة الصراعات.

41- *الخلفية.* يشكّل تغيُّر المناخ تهديداً يزعزع استقرار البنية الأساسية للأمن الغذائي بدءاً من مستوى القرية ووصولاً إلى المستوى القاري. وشهدت السنوات الأخيرة ازدياداً في عدد الكوارث على مستوى العالم. ووفقاً لإحصاءات مركز بحوث علم أوبئة الكوارث، فقد ازداد عدد الكوارث الطبيعية مما يتراوح بين 200 و 250 كارثة في منتصف التسعينات إلى ما يتراوح بين 400 و 450 كارثة سنوياً في الفترة 2000 و2005. وقد تنجم أو تتفاقم تلك الأزمات بشكل متزايد جرّاء المخاطر الطبيعية الناجمة عن تغيُّر المناخ العالمي. وتقع الكوارث عندما تصادف المخاطر أوضاعاً هشّة. وفي ظل الأوضاع الهشة التي تضرب بجذورها في كثير من المناطق الريفية والحضرية في العالم النامي، يجب على البرنامج التأهب لعدد متزايد من الكوارث الطبيعية خلال السنوات المقبلة وأن يستعد للأزمات المحتملة.

42- ويؤدّي تكرار الكوارث الناجمة عن هشاشة الأوضاع على نطاق واسع في العالم النامي إلى انتكاس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. ويتوقف الأثر الطويل الأجل للكوارث السريعة أو البطيئة بشكل رئيسي على هشاشة الأوضاع في البلدان والمجتمعات المحلية وقدراتها على الحد من ذلك. ويعتمد الحد من هذه الهشاشة وتعزيز القدرات للحد من ذلك أساساً على مساعدة الأفراد على بناء سُبل كسب عيشهم والحفاظ عليها، وتحسين وضعهم التغذوي والصحي والتعليمي للحيلولة دون وقوعهم في "شرك الجوع" عندما تقع الصدمات.

43- وفي بعض الحالات تناضل الدول التي أعادت نوعا من الاستقرار الهش في أعقاب نزاع أو صراع أهلي من أجل دعم الأمن الغذائي والحيلولة دون الانزلاق من جديد نحو الأزمة. وتستطيع نظم شبكات الأمان – مثل التغذية المدرسية والاستثمارات الإنتاجية – التي تستخدم الغذاء والقسائم والمبالغ النقدية في حالة أضعف السكان أن تؤدي دورا حيويا في إعطاء البلدان والمجتمعات المحلية الوقت التي تحتاج إليه لإعادة إنشاء المؤسسات والاقتصادات الفعالة. ومن الممكن بذلك الحيلولة دون الانزلاق من جديد في النزاعات وإرساء الأسس اللازمة للتنمية المستدامة طويلة الأجل.

44- ويتمثل جوهر القضية في الاستعداد على المستوى المجتمعي والوطني والعالمي للتصدي لمجموعة من المخاطر. ويرتبط ذلك بجانبين للاستعداد. أما الجانب الأول فهو الاستعداد للتصدي للطوارئ، وهو ينطوي على إجراءات من زاوية حالات الطوارئ الأقصر أجلاً؛ وأما البعد الثاني فهو الاستعداد للتخفيف من المخاطر، ويتناول هذا الجانب الإجراءات المتخذة من زاوية معالجة أنماط المخاطر على الأجل الأطول.

45- **الهدف الاستراتيجي الثاني: الاستثمار في منع الكوارث والتخفيف من حدتها، والتكيُّف معها ومع تغيُّر المناخ. تفادي كل من الجوع وانتشار الجوع الحاد ومواصلة الصراعات.** سيسعى البرنامج إلى تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على كفالة تنفيذ استثمارات وبرامج وقائية فعَّالة في البنية الأساسية على مستوى المجتمع المحلي وفي تغذية وصحة وتعليم الأم والطفل؛ وكفالة تحسين قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على الحد قدر الإمكان من أثر الصدمات على الحياة وسُبل كسب العيش؛ وكفالة تيسير المؤسسات والأسواق المحلية لسُبل الوصول إلى الغذاء وتوفره، وتحسين سُبل كسب العيش في المجتمع المحلي.

46- وتُعَدّ المجتمعات المحلية في القرى أكثر قدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية والعواقب الأخرى لتغيُّر المناخ. فإنشاء السدود الصغيرة والحواجز وزراعة الأشجار تمثل جميعاً أنشطة تقوم بها المجتمعات المحلية لبناء قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات. وسوف يواصل **البرنامج** دعم الجهود الوطنية والمجتمعية على الحد من التعرّض لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية وتعزيز تلك القدرات.

47- وتمثل مجالات العمل الخمسة المحدّدة في إطار عمل هيوغو منطلقات منطقية لتدخلات **البرنامج**، وهي: (1) كفالة إعطاء الأولوية الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، على أن يستند ذلك إلى أسس مؤسسية قوية للتنفيذ؛ (2) تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر؛ (3) استعمال المعرفة والابتكار والتثقيف لبناء ثقافة السلامة والقدرة على المقاومة؛ (4) الحد من عوامل المخاطر الأساسية؛ (5) تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث على كافة المستويات.

الغايات:

48- *الغاية 1:* تمكين البلدان والمجتمعات المحلية من الحد من التعرُّض للكوارث، ودعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ. تمكين البلدان والمجتمعات المحلية من الحد من التعرُّض للكوارث، ودعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ. سيعزز البرنامج ويُعَدِّل نُظم إنذاره المبكر وتُهجه في التخطيط للطوارئ وتحليلاته لهشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بما يكفل أنها آليات فعَّالة تركِّز على الأشخاص من أجل تحديد جوانب هشاشتهم وتوفير استجابات مدروسة من مجموعة من الفاعلين المحتملين. وسوف يدعم البرنامج الاستثمارات في النظم الإيكولوجية على مستوى المجتمع المحلي والقرية.

49- *الغاية 2: تنفيذ استثمارات وقائية فعّالة في مجالات التغذية والصحة والتعليم، مع التركيز على الفئات الضعيفة.* فقد تبيَّن أن الاستفادة من "نوافذ الفرص" في النهج القائم على دورات الحياة يمثّل عاملاً أساسياً في الحد من الجوع. وتتعرض النساء والأطفال بشدة لمجموعة من المخاطر، مما يفضي إلى كوارث ممتدة. ويمكن لتحسين تغذية وصحة وتثقيف تلك الفئات أن يرفع من مستوى القدرة المجتمعية والوطنية على مواجهة الصدمات. وسوف يسعى البرنامج إلى الوصول إلى تلك الفئات من خلال الاستثمارات الموجّهة إلى الحد من الجوع، مع التركيز على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامين، والنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال في سن الدراسة الابتدائية.

50- *الغاية 3: مساعدة المؤسسات والأسواق المحلية على تيسير الوصول إلى الغذاء وتوفُّره، وتحسين سُبل كسب العيش في المجتمعات المحلية.* يفتقر الجوعى، لا سيما في المناطق الريفية، في العادة إلى سُبل الوصول إلى أسواق المدخلات

والمخرجات، فضلاً عن الأسواق المالية وأسواق العمالة. ويحُد ذلك كثيراً من قدرتهم على الاستعداد للصدمات واستيعابها. ويشكّل سوء أداء الأسواق خطراً كبيراً على الأشخاص الأشد ضعفاً ويقوّض قدراتهم على التصدي.

الأدوات الرئيسية:

51- يساعد **البرنامج** المجتمعات المحلية على فهم وتوقّع وحماية نفسها من عواقب الكوارث والاستجابة لها من خلال *نظمه لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والاستعداد للكوارث والتخفيف من المخاطر*. كما تقلّل هذه القدرات من الآثار السلبية للمخاطر في المجتمعات المحلية، وهو ما يمكن أن يزيد من الإنتاجية ويحسّن الدخل.

52- ويوجد لدى **البرنامج** مجموعة من البرامج لمساعدة المجتمعات المحلية على بناء نظمها الإيكولوجية للأمن الغذائي وبنيتها الأساسية الغذائية الحيوية المتأثرة بالصراع والكوارث و/أو تغيُّر المناخ. وهذه البرامج القائمة على المجتمعات المحلية باستعمال الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول، تساعد المجتمعات المحلية على إقامة البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، من خلال أنشطة من قبيل إصلاح أو بناء السدود الصغيرة والحواجز، وزراعة الأشجار لتعزيز سُبل عيشهم ومساعدتهم على اتخاذ وضع أفضل يتيح لهم التصدي لما قد ينشأ من صدمات.

53- ويمكن للبرنامج من خلال برامجه في مجال صحة وتغذية الأم والطفل حماية الرُضّع من سوء التغذية من خلال التحسينات التغذوية المباشرة، فضلاً عن التدخلات الصحية والتغذوية لصالح الحوامل والمرضعات. ويجب تنفيذ استثمارات لكفالة توفّر تلك العناصر الغذائية في المناطق التي يفتقر فيها السكان إلى سُبل الوصول إلى الغذاء الغني بالعناصر الغذائية الرئيسية المطلوبة للنمو والبقاء على قيد الحياة. وتقع أغلبية حالات التقزُّم ونقص الوزن ووفيات الأطفال خلال السنتين الأولى من الحياة، وهي فترة مهمة للنمو البدني والتطور الإدراكي.

54- ويمكن **للبرنامج** من خلال برامجه للتغذية المدرسية أن يلبي احتياجات شبكة الأمان الإنسانية وأن يساهم في منع الجوع عن طريق المساعدة في التصدي لحالات نقص المغذيات الدقيقة، وتيسير الوصول إلى التعليم بين الأطفال، لا سيما الفتيات، والنهوض بالتعلُّم، والمساعدة على نشر المعرفة عن الممارسات التغذوية والصحية السليمة التي تمكنهم من عدم الوقوع في شرك الجوع والفقر. ويمكن للتغذية المدرسية، من خلال مشتريات الأغذية المحلية، أن تشجع أيضا على إيجاد حلول إنمائية مستدامة عن طريق دعم تنمية أسواق موثوقة لصغار المزارعين والمنتجين المحليين، فضلا عن مساعدتهم على الوصول إلى تلك الأسواق. وعلاوة على ذلك فإن برامج التغذية المدرسية تمثل حلا مستداما وطويل الأجل للجوع لأن أثرها على مستويات التعليم سيساعد على كسر حلقة الجوع ونقص التغذية بين الأجيال.

55- ويهيئ **البرنامج** من خلال قوته الشرائية فرص الطلب ومن ثم تنمية أسواق المخرجات لصغار المزارعين. كما يستعمل البرنامج السُبل المبتكرة للتوريد، مما يساعد على ربط صغار المزارعين بالأسواق، ويعزّز البنية الأساسية للخدمات في المجتمع المحلي، بما في ذلك في مجالات من قبيل النقل والتخزين والتجهيز، وما إلى ذلك.

56- المشورة والمناصرة في مجال السياسات. سوف يقوم البرنامج بإسداء المشورة للحكومات الوطنية والشركاء الآخرين، بما في ذلك المجتمعات المحلية، لمساعدتها على وضع نظم تساعد على تحليل الكوارث والجوع ومنعها والتصدي لها (بما في ذلك الكوارث المرتبطة بتغير المناخ). كما سيدعو البرنامج إلى زيادة الاهتمام ببناء وتعزيز النظم الإيكولوجية للأمن الغذائي التي تشكل الأساس لقدرة البلدان والمجتمعات المحلية على منع الكوارث والتخفيف من حدها والتكيف مع تغير المناخ.

57- حضور قوي للموظفين الميدانيين. تتطلب الوقاية وتخفيف الأثر والتكيُّف مهارات تقنية كبيرة، بما في ذلك معرفة مختلف جوانب الوقاية وعواقب الكوارث وأثر تغيُّر المناخ على العمليات الإنمائية. وسوف يحتفظ البرنامج بأفضل الموظفين الميدانيين المتاحين وسيعمل على اجتذابهم في تلك المجالات وسيدرب موظفيه الميدانيين الآخرين حتى يتزودوا بالمعارف والمهارات الضرورية لمساعدة البلدان المجتمعات المحلية على التعامل بفعالية مع الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، فضلاً عن التزود بالقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

الشراكات:

58- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية.* ينبغي للحكومات الوطنية أن تتصدر وضع الإطار العام للاستعداد للطوارئ والتصدي لها، والتنسيق بين الجهات الفاعلة، وتوفير الأصول وتقديم الخدمات حيثما وجدت القدرات، ووضع خطط للطوارئ. والأفراد هم في العادة أول من يتصدى للكوارث وتليهم المجتمعات المحلية ثم الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية. وبالنظر إلى الحضور الميداني الواسع والعميق **للبرنامج** فإنه يتخذ وضعاً يتيح له كفالة تزويد "الزعماء" الحقيقيين الذين يمسكون بقيادة جهود الاستعداد للكوارث والتصدي لها، وهم الأفراد والمجتمعات المحلية، بالموارد اللازمة لاتخاذ القرارات التي من شأنها زيادة قدراتهم على التكيُّف مع المخاطر ومن ثم منع الكوارث. ويمكن توسيع وتعميق نطاق نُظم الإنذار المبكر من خلال جهود تحقيق التكامل بين نظم المعارف المجتمعية التقليدية المتعلقة بالمخاطر والآثار المحتملة (لا سيما ما يرتبط منها بالظواهر الطبيعية) وبين النظم القائمة على العلم. فالطريقة التي تدرك بها الأسر والمجتمعات المحلية المخاطر وتفهم بها الإنذارات وتعرف بها الإجراءات الملائمة لا تُشكل سوى بعض العوامل المؤثرة على اتخاذ الإجراء الصحيح. وسوف يتطلب ذلك من **البرنامج** استثمارات في تكوين شراكات جديدة على المستوى الوطني، لا سيما في القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.

59- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.* ينبغي **للبرنامج** العمل مع طائفة واسعة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في منع الكوارث الطبيعية والتغيُّرات المناخية والتخفيف من حدتها والتكيُّف معها. وينبغي أن يغدو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والبنك الدولي جهات شريكة مهمة في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها. وتُعتَبر منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي جهات شريكة طبيعية للبرنامج في العمل القطاعي للتنمية الغذائية والزراعية والريفية بشأن منع الكوارث. ويمكن لتكوين شراكات أقوى بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج أن تشكل حجر الزاوية لاستراتيجية شاملة للأمم المتحدة بشأن التكيف مع تغيُّر المناخ، على أن يركز البرنامج على الجوانب التشغيلية والمجتمعية للتكيُّف. ويؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً على جانب خاص من الأهمية عند التعامل بشكل خاص مع القضايا المرتبطة بالأسر والسكان، وينبغي للبرنامج كفالة التعاون الوثيق والشراكة في هذا الصدد.

60- المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. سوف يتطلب وضع استراتيجية مجتمعية تركز على منع الكوارث والتخفيف من حدتها أن يعمل البرنامج في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تستند إلى قواعد محلية قوية والتي لها التزامات مستدامة وطويلة الأجل تجاه المجتمعات المحلية وتؤدّي أدوراً معترَفاً بها في خطط الحكومات الوطنية بشأن الحد من الكوارث والتكيُّف معها.

61- القطاع الخاص. هناك الكثير من الشركات التي لديها استعداد لتعبئة خبرتها التقنية حتى يغدو البرنامج مؤسسة أقوى وأكثر فعالية. فالبرنامج يتعاون مثلا في مجال الأمن التغذوي مع الشركات التي تستحدث طرقا لتحسين تقوية الأغذية بالمغذيات

الدقيقة، وزيادة مستوى المغذيات الدقيقة، وتمديد صلاحية الأغذية المقواة. كما تدعم الشركات جهود البرنامج دعما مباشرا لزيادة تحسين وتوسيع نطاق تحليله للأمن الغذائي وتقديراته لهشاشة الأوضاع.

واو- الهدف الاستراتيجي الثالث: استعادة الحياة وسُبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الدول الهشة

62- *الخلفية:* على الرغم من التقدُّم الملموس الذي أحرزه المجتمع الدولي في تحسين التصدي للاحتياجات الإنسانية الملحّة في أوقات الأزمات فإن حالات ما بعد الصراع وما بعد الكوارث تغيب عنها في كثير من الأحيان الاستثمارات في إعادة بناء المجتمعات ودعم اتفاقات السلام وإعادة بناء النظم الاجتماعية. وهناك حاجة ماسة في حالة الدول الهشة وحالات ما بعد الصرع إلى التركيز على تسريح الجنود وإعادة إدماجهم. ويحتاج الأطفال الجنود السابقون بشكل خاص إلى برامج تدريبية متخصصة لإعادة إقامة علاقاتهم بالمجتمعات المحلية وكذلك إعادة بناء مهاراتهم وسبل عيشهم. ويمكن لعدم الاستثمار مبكراً في الإنعاش أن يفضي إلى تعثُّر عملية السلام أو تجدُّد الصراع.

63- ومن الأساسي أن يواصل **البرنامج** عمله خلال تلك الفترات والمساهمة في إعادة بناء النظم الاجتماعية، مثل التعليم والأسواق الزراعية والبنية الأساسية ونظم الأمن الغذائي. ويتعلق الأمن البشري بتلافي الصراع والكوارث، وكذلك كفالة سُبل العيش المستدامة، بما في ذلك في حالات الانتقال. وسوف يعمل **البرنامج** مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية من أجل كفالة استدامة ما يتم تحقيقه في تلك المرحلة واتساقه مع الأولويات الوطنية، وبخاصة ما تجسِّده اتفاقات السلام. وسوف يعزز عمل **البرنامج** الأمن البشري من خلال استعادة الحياة وسُبل العيش وإعادة بنائها، مما سينهض بمستوى الأمن الغذائي والإنجاز البشري.

64- ***الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج: استعادة الحياة*** وسُبل ***كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع وحالات ما بعد الكوارث.*** سوف يسعى **البرنامج** من خلال هذا الهدف الاستراتيجي إلى تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة تساهم في الجهود الأساسية للأفراد والمجتمعات والبلدان للانتعاش وإعادة البناء في أعقاب حالات الطوارئ. ويمكن **للبرنامج** القيام بذلك من خلال دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة بناء سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية الناهضة من الأزمات، وبالتالي تعزيز الأمن البشري والمساعدة في تفادي اندلاع الصراعات من جديد. كما سيتطلب ذلك في كثير من الأحيان إعادة بناء نُظم تقديم الأغذية والبنية الأساسية للخدمات المجتمعية حتى يمكن للأسواق أن تستأنف نشاطها تدريجياً وحتى يتسنى للمستفيدين العودة إلى تلبية احتياجاتهم بأنفسهم. وتتمثل الغاية الأساسية الثالثة **للبرنامج** في هذا المجال في تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية على الانتعاش وإعادة البناء.

الغايات:

65- *الغاية 1: دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة بناء سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية التي تمر بمرحلة انتعاش.* من المهم تمكين السكان من النهوض من جديد حالما تساعدهم الاستجابة الفورية على البقاء على قيد الحياة. ويمكن لبرامج **البرنامج** أن تساهم بدور مهم في تحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على الأصول البشرية وتعزيزها من خلال التغذية أو التعليم أو التدريب، والمساعدة على إنشاء أصول إنتاجية جديدة من خلال مخططات الأشغال. ويمثل استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة بناء السدود الصغيرة والمدارس والمراكز الصحية نماذج للأنشطة التي نفّذها البرنامج بنجاح في كثير من البلدان. ويمكن لهذه الأنشطة أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في حالات الدول الهشة وفي تهيئة بيئة يستطيع فيها اللاجئون والمشردون داخليا العودة إلى مجتمعاتهم المحلية.

66- الغاية 2 : إعادة بناء نُظم تقديم وتسليم الإمدادات الغذائية والنُظم الإيكولوجية للأمن الغذائي في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات. يحتفظ البرنامج بحضوره خلال الانتقال الطويل في كثير من الأحيان والمتكرر من حالة عدم الاستقرار إلى حالة إحلال السلام. ويمكن للطريقة التي يتبعها البرنامج في تحقيق ذلك أن تحسّن من آفاق السلام. ومثال ذلك أن البرنامج أنشأ أكثر من 000 2 كيلومتر من الطرق التي تتحمل جميع أنواع الظروف الجوية في جنوب السودان، وأتاح بذلك سُبل الوصول على مدار العام لتوصيل المساعدة الغذائية وتخفيض تكاليف التدخلات الإنسانية عن طريق تقليل الاعتماد على عمليات الإنزال الجوي الباهظة التكلفة. كما يفتح الطريق هذه المنطقة أمام الحركة التجارية للأغذية، مما يقلّل من أسعار السلع، وهو ما يعني تقليل عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الغذائية. ومن المهم أن الطريق تمثّل عائداً ملموساً من السلام في منطقة ما زال السلام فيها هشّاً.

67- *الغاية 3: مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات على إنشاء أو إعادة بناء قدراتها.* يهدف **البرنامج** على المستويين الصغير والكبير إلى تمكين المجتمعات المحلية والبلدان من الإدارة الناجحة لعملية الانتقال من الطوارئ مروراً بالإنعاش للعودة إلى سُبل العيش المستدامة. ويمكن الاستفادة من خبرة **البرنامج** الطويلة لتكون قيمة مضافة قصد مساعدة المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية على تسلم مسؤولية أنشطة إعادة البناء.

الأدوات الرئيسية:

68- *البرامج الموجَّهة لتيسير إعادة بناء سُبل كسب العيش.* انضم **البرنامج** إلى الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين في كثير من البلدان لاستعمال المعونة، سواء النقدية أو في شكل سلع، كعامل أساسي للتمكين من إعادة بناء سُبل كسب العيش من خلال شبكات الأمان. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، توَزّع الأغذية والأموال النقدية من خلال برنامج شبكة الأمان الإنتاجية للحكومة. وكان عمل **البرنامج** الرائد على مدى عقد من الزمان مع الحكومة والمجتمعات المحلية الإثيوبية في تنمية مستجمعات المياه القائمة على المشاركة في برنامج مختلف مصدر إلهام رئيسي لهذا البرنامج الواسع في مجال شبكات الأمان. كما يتولى **البرنامج** توفير معظم عناصر المكوِّن الغذائي. وأثبت هذا البرنامج أن الأغذية والأموال النقدية يمكن أن يكمّل كل منهما الآخر بنجاح.

69- *العمليات الخاصة لإعادة بناء البنية الأساسية المرتبطة بالجوع.* استحدث **البرنامج** الأدوات اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستفيدين في أصعب الظروف. وساعد عدد من الأدوات، مثل مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية **البرنامج** وغيره من الجهات على التغلب على العقبات التي تواجه العمليات، مثلما في السودان وفي أعقاب كارثة المدّ الزلزالي في المحيط الهندي. وكانت العمليات الخاصة وما زالت تمثل الركائز الأساسية لتمكين المساعدة من الوصول إلى السكان المنكوبين بالكوارث. وسوف تواصل العمليات الخاصة تلبية احتياجات **البرنامج** ومجتمع العمل الإنساني على النطاق الأوسع حيث تتجاوز فائدتها القدرة على نقل المساعدة الغذائية.

70- *زيادة القوة الشرائية.* تتطلب عمليات **البرنامج** كميات كبيرة من الأغذية. وتجاوزت التبرعات المقدَّمة إلى **البرنامج** في شكل أموال نقدية لشراء الأغذية خلال السنوات الأخيرة 50 في المائة. ويمكن **للبرنامج** أن يحقق أثراً إيجابياً مهماً على البلدان المتلقية من خلال الشراء المحلي وطريقة توريد السلع. ويمكن للاقتصادات والأسواق المحلية الاستفادة من تدخلات **البرنامج**. ويمكن **للبرنامج** من خلال شراء الأغذية محلياً من صغار المزارعين عبر التعاونيات أن يسهم بدور مباشر في تمكينهم من النهوض بسُبل عيشهم وزيادة قدرتهم على مقاومة الصدمات.

71- *برامج توزيع الأغذية و/أو القسائم والمساعدات النقدية* لتيسير التعمير وإعادة إنشاء سُبل الوصول إلى الغذاء. تتمثل القضايا الرئيسية بعد وقوع الصدمات في كثير من الأحيان في توفُّر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. وعندما تتوقف الأسواق

وتتعطل البنية الأساسية فإن الأغذية قد لا تتوفر. وقد تتوفر الأغذية بعد ذلك في ظل إعادة بناء الأسواق والبنية الأساسية، ولكن السكان المتضررين من الكارثة قد لا يكون لديهم الدخل وقد يفقدون سُبل كسب العيش التي تمكّنهم من الوصول إلى الغذاء. وفي هذه الظروف، يمكن لبرامج الأموال النقدية والقسائم أن تمثّل أدوات فعّالة بدرجة كبيرة لتيسير الوصول إلى الغذاء ودعم إعادة إنشاء الأسواق في الوقت ذاته. ومن الأفضل أن تقترن تلك البرامج بأنشطة لمساعدة المستفيدين على إعادة بناء سُبل كسب عيشهم.

72- *تعزيز القدرة على إعادة إنشاء البنية الأساسية للخدمات في المجتمعات المحلية*. يمكن **للبرنامج** أن يؤدّي دوراً حاسماً في تزويد الحكومات بالمساعدة لإعادة بناء نظم تقديم الأغذية التي تدمّر الصدمات أجزاء منها في كثير من الأحيان. كما يمكن للبرنامج دعم البلدان في تصميم البنية الأساسية للأمن الغذائي أو النهوض بالنية الأساسية القائمة بالفعل.

73- المشورة والمناصرة في مجال السياسات. سيستخدم البرنامج خبرته ودرايته الفريدة في سياقات الإنعاش وإعادة البناء لتزويد الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين بالمشورة في مجال السياسات بشأن كيفية إعادة إنشاء نظم تقديم الإمدادات الغذائية والنظم الإيكولوجية من أجل تعزيز الاستقرار والاستدامة على الأجل الأطول. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج على التوعية بالحاجة إلى سد الثغرات، بما في ذلك ثغرات التمويل، في فترات الانتقال المغفلة في كثير من الأحيان بين الطوارئ والتنمية.

74- حضور قوي للموظفين الميدانيين. يتعيَّن على البرنامج في كثير من الأحيان سد ثغرة الموارد البشرية بين عمال الإغاثة الإنسانية وخبراء التنمية من أجل استعادة الحياة وسُبل العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الدول الهشة. وسوف يسعى **البرنامج** إلى حفظ وتنمية مجموعة المهارات والمعارف المحددة الواسعة التي يجب على موظفيه الميدانيين نشرها، مثل إعادة بناء سُبل العيش، ونُظم تقديم الإمدادات الغذائية، والنظم الإيكولوجية، فضلاً عن إعادة بناء القدرات.

الشراكات:

75- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية*. تتولى المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية الإمساك بزمام قيادة علميات الإنعاش وإعادة البناء في أعقاب الأزمات، وتتمثل مهمة البرنامج في القيام بدور الشريك الفعّال قدر المستطاع للمجتمعات المحلية والحكومات الوطنية.

76- منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. يقوم كل من تجمُّع الفريق العامل المعني بالإنعاش المبكر (الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية (بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) بتقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية ومنسّقي الشؤون الإنسانية/المنسّقين المقيمين من أجل التخطيط الاستراتيجي والإدارة وتعبئة الموارد من أجل الإنعاش. ويمثّل البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية متعددة الأطراف جهات شريكة رئيسية لمنظمات الأمم المتحدة في إجراء تقديرات الاحتياجات في حالات ما بعد الصراع وما بعد الكوارث وفي دعم الحكومات الوطنية على صياغة وتمويل خطط متكاملة للإنعاش. وفيما يتعلق بدعم سُبل كسب العيش على الأجل الأطول فإن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية سيقيمان علاقات شراكة وثيقة. وسوف يعمل البرنامج مع عمليات حفظ السلام ذات الصلة وإدارة الأمم المتحدة للدعم الميداني لكفالة تحقيق التكامل مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

77- *المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية*. تمثّل المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بسجل مشهود في برامج سُبل العيش في حالات ما بعد الكوارث سواء باستخدام الأموال النقدية أو الأغذية، جهات شريكة منطقية **للبرنامج** في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. وسوف يتعيّن تحقيق اللامركزية في اختيار المنظمات غير الحكومية الشريكة للقيام بتلك الأنواع من الأنشطة في العمليات القطرية **للبرنامج** بالنظر إلى أن قدرات برامج سُبل العيش ونجاحها يتوقف بدرجة كبيرة على السياقات المحدَّدة.

78- *القطاع الخاص*. يبدي كثير من الشركاء في القطاع الخاص استعدادهم لتعبئة خبرتهم التقنية حتى يغدو البرنامج مؤسسة أقوى وأكثر فعالية. وتشارك هذه الجهات في المناصرة وتعميق الوعي من أجل بناء قاعدة لدعم السياسات والبرامج التي تتصدى لجذور الجوع، وهو دور يؤديه المجلس الياباني للإعلان بشكل مثير للإعجاب. وأخيرا فإن الجهات المانحة الخاصة قد تدعم عمليات البرنامج وبرامجه في البلدان النامية، مثل تبرعات الصليب الأحمر الأمريكي في مرحلة ما بعد المد الزلزالي لدعم إندونيسيا وسري لانكا وملديف في شراء ما يكفيها من الغذاء محليا لمساعدة ما يزيد على مليوني شخص.

زاي- الهدف الاستراتيجي الرابع: الحدّ من الجوع المزمن ونقص التغذية في البلدان النامية.

79- *الخلفية*. الأغلبية الساحقة من الوفيات المرتبطة بالجوع تحدث في الحالات المزمنة للجوع ونقص التغذية. ويُعد اتقاء الوفيات المرتبطة بالحالات المزمنة للجوع ونقص التغذية أحد أكبر التحديات الإنسانية في عصرنا. إن الجوع آفة معقدة ومتعددة الأبعاد لها عوامل تشمل تهميش المرأة، ونشوب الصراعات، وبناء السلام، والبحث عن الموارد، والأمن الغذائي، وغير ذلك من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمراض. وما زال عدد الجوعى المزمنين في جميع أنحاء العالم مرتفعاً، حيث يقترب من 854 مليون شخص.

80- ويؤدّي الجوع المزمن إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال تخفيض الإنتاجية، مما يحول دون استفادة الأطفال من التعليم، ومن خلال المساهمة في أعباء المرض في البلدان النامية. ويتسبب نقص التغذية في البلدان النامية في وفاة الملايين من الأطفال والأمهات. كما أن نقص فيتامين ألف يشكّل سبباً رئيسياً للوفيات وفقد البصر بين الأطفال. ويعوق نقص الحديد النمو الفكري لدى الأطفال. ويتسبب نقص اليود في التخلّف العقلي لدى الرضع. وعلاوة على ذلك فإن الافتقار المزمن للخدمات الجيدة في مجالي الصحة والتعليم يشكل عاملا مهما في إدامة دورة الجوع بين الأجيال.

81- وقد تحرم المرأة من الوصول إلى الغذاء أو التغذية الكافية- لا سيما الحوامل والحاضنات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إدامة الجوع بين الأجيال. وينطوي التهميش المتزايد للسكان الضعفاء، وبخاصة النساء، على أبعاد اجتماعية واقتصادية وجغرافية متعاضدة. وتتضاءل في العادة فرص وصول الفقراء الجوعى، لاسيما النساء، إلى الموارد الإنتاجية، مما يحول دون تحقيق هؤلاء الأشخاص لإمكاناتهم الكاملة ويقوض آفاق مستقبلهم الاقتصادي. ولذلك فإن الفقراء الجوعى والفئات الضعيفة الأخرى يفتقرون في كثير من الأحيان إلى مصدر مستدام للدخل أو كسب العيش. ويضر هؤلاء الأشخاص بشكل متزايد إلى الاعتماد على قطع من الأراضي و/أو الأراضي المعرضة للكوارث ولا تصلها الخدمات الأساسية في كثير من الأحيان، مثل الصحة والتعليم. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في جعل التهميش، لاسيما بين النساء، مثال قلق خاص مرتبط بالجوع.

82- ويشكل نظام توزيع الأغذية الوطني أو المحلي الفعال أداة رئيسية في مكافحة الجوع. وعندما يتدنى أداء هذه النظم أو عندما تتعطل فمن المرجح أن ينجم عن ذلك أزمة مرتبطة بالجوع. وفي الظروف التي يبلغ فيها الجوع ونقص التغذية مستويات عالية، تنشأ الحاجة إلى استجابات إنسانية من أجل إتقاء أزمات الطوارئ. ولذلك ينبغي التعامل مع نظم توزيع

الأغذية كأولوية في أي إجراء للوقاية أو الاستجابة. وتعتمد هذه النظم على مجموعة معقدة من القدرات المؤسسية واللوجستية وتقرير السياسات؛ ولذلك فإن تصميمها وإدارتها تتطلب خبرة واسعة وعميقة في القضايا المرتبطة بالجوع. وبناء على ذلك فإن للبرنامج دور مهم في نقل معارفه إلى الحكومات ودعمها، مثلما عليه الحال في مصر والهند على سبيل المثال.

83- ومن الأساسي كفالة أن سلاسل قيمة السلع الغذائية والنظم الإيكولوجية والزراعية الأساسية تعمل على نحو يعزّز الأمن الغذائي ولا يقوّضه. ومن الحيوي أيضاً للبلدان وضع سياسات وبرامج للحماية من الصدمات التي تتسبب في الجوع، وتعزيز سُبل كسب العيش والرعاية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، ومن ثم بناء قدرتهم على مقاومة تلك الصدمات. وتعتبر هذه السياسات والبرامج حاسمة للأشخاص الضعفاء الذين يواجهون مجموعة من المخاطر المرتبطة بقوى الطبيعة وإخفاقات السوق.

84- ويمثل الجوع المزمن في المناطق الحضرية تحديا متزايدا. ونتيجة التحضر السريع في العالم النامي فسوف يكون من الأساسي بحث الحالة في الضواحي والأحياء الفقيرة في كثير من مدن العالم النامي. ويمكن لب المسألة في كثير من الأحيان في إمكانية الوصول إلى الأغذية وليس في توفرها.

85- وعلى الرغم من العواقب الوخيمة الثابتة على المستوى الكلي (مثل خسائر النمو الاقتصادي) وعلى المستوى الفردي (مثل ازدياد التعرّض للاعتلال، وانخفاض الإنتاجية، وتدنّي الأداء الفكري)، فإن الجوع المزمن ونقص التغذية لا يحظيان حالياً بالاهتمام والدعم المطلوبين من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على السواء.

86- ***الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج: الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية في البلدان النامية.*** سوف يساهم **البرنامج** في إطار توحيد أداء الأمم المتحدة في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية في البلدان النامية عن طريق دعم الجهود الوطنية والإقليمية لترتيب الأولويات ووضع الاستراتيجيات للتصدي للجوع ونقص التغذية. وسوف يعزز **البرنامج** قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تركز على معالجة الجوع المزمن ونقص التغذية. وسوف يوفر **البرنامج** خدمات الدعم المتخصصة للبرامج الوطنية المرتبطة بالجوع بناءً على طلب الحكومات بهدف إعداد حلول مستدامة للجوع وتنفيذها ونقلها إلى الحكومات.

الغايات:

87- *الهدف 1: خفض معدلات نقص التغذية إلى ما دون المستويات الخطرة*

تعتبر المعدلات العالية للجوع ونقص التغذية سبباً لارتفاع معدلات الوفيات، كما أنها تعيق الآفاق الإنمائية لبعض البلدان والمجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص فإن هذه المعدلات تتطلب قيام الحكومات وشركاؤها بتنفيذ أنشطة مخصوصة تركز على الاحتياجات قصيرة الأجل. وعلى هذا فإن التفشي الواسع للجوع ونقص التغذية غالباً ما يتطلب الاهتمام كأولوية إنمائية ملحة، بل وكحالة للطوارئ في بعض الظروف. وسيناصر البرنامج تنفيذ أنشطة ترمي إلى خفض معدلات نقص التغذية إلى ما دون المستويات الخطرة، بل وسيتولى القيام بهذا بنفسه إن عجزت الحكومات عن ذلك وطلبت إليه التدخل مباشرة.

88- *الهدف 2: معالجة نقص التغذية المتوارث، ولاسيما في صفوف الأمهات والأطفال*

عمل البرنامج منذ عهد بعيد، وضمن نهج دورة الحياة إزاء الجوع ونقص التغذية، على الاستفادة من "الفرص السانحة" التي تحقق أفضل الفوائد وأكثرها استدامة، ولاسيما لصالح الأمهات والأطفال. وسيواصل البرنامج العمل مع الحكومات

لمساعدتها على تنفيذ البرامج التي تكفل منع الدورة المتوارثة لنقص التغذية من تأبيد ذاتها، وسيضطلع بهذا الأمر مباشرة في بعض الأحيان.

89- *الهدف 3: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للتلاميذ، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والسل، والأوبئة الأخرى*

تؤدي آثار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والسل، والأوبئة الأخرى إلى تبديد المكاسب الإنمائية المنتزعة بصعوبة في بعض البلدان والمجتمعات المحلية، كما أنها تشكل عقبات كأداء في وجه التنمية في الكثير من البلدان والمجتمعات المحلية الأخرى. ومن المعروف منذ عهد بعيد أن ظواهر الجوع، ورداءة التغذية، واعتلال الصحة تعزز من بعضها البعض. ويضطلع البرنامج بالمسؤولية عن تدابير الاستجابة الغذائية والتغذوية لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وعن آلية تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بهذه الجائحة. كما أنه مسؤول عن تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الناجمة عن السل والأوبئة الأخرى. وسيوفر البرنامج الدعم الغذائي والتغذوي لأنشطة الجهات الأخرى اللازمة لكبح تفشي تلك الأمراض.

الأدوات الرئيسية:

90- إحدى السمات التي تتميّز بها في العادة الأدوات في هذه الفئة هي الشراكة مع الحكومات والوكالات والشركاء غير الحكوميين والمجتمع المدني، واتساق تطبيق استراتيجيات نقل المسؤولية عن أنشطة البرنامج إلى الشركاء حالما يكون من العملي ومن الملائم القيام بذلك.

91- *برامج صحة وتغذية الأم والطفل*. الهدف من تلك البرامج هو تحسين الوضع التغذوي للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والنساء الحوامل والمرضعات. والعنصر الرئيسي في هذا البرنامج هو التغذية التكميلية المقدَّمة من خلال المراكز الصحية المحلية. وتشمل العناصر الأخرى للبرنامج التحصينات، ورصد النمو، والتثقيف الصحي والتغذوي، وتنظيم الأسرة. ويُعد المكوّن الغذائي أساسياً ليس فقط كحافز للتشجيع على اصطحاب الأطفال إلى المراكز الصحية، بل وكذلك بسبب التغذية والمغذيات الدقيقة التي تُقدَّم مباشرة إلى المستفيدين.

92- *برامج التغذية المدرسية*. يشترك البرنامج مع الحكومات والمجتمعات المحلية في برامج التغذية المدرسية التي تمكن أكثر من 20 مليون طفل على التركيز في دراستهم بدلا من التركيز على الجوع. وتؤدي برامج التغذية المدرسية دورا مهما في نظم شبكات الأمان على النطاق الأوسع عن طريق تشجيع الأطفال على البقاء في المدرسة والحيلولة دون ترديهم إلى مستويات سحيقة من الفقر والجوع. كما تشكل التغذية المدرسية منطلقا مثاليا لتقديم المغذيات الكبيرة والدقيقة على السواء، مثل الفيتامينات والمعادن، الأساسية لنمو الإمكانات البدنية والفكرية لدى الأطفال في عمر المدرسة. وتشجع برامج التغذية المدرسية من خلال "الحصص الغذائية المنزلية" الأسر على إرسال بناتها إلى المدرسة أو فتح منازلهم أمام الأيتام. كما يمكن للتغذية المدرسية من خلال المشتريات المحلية أن تشجع على إيجاد حلول إنمائية مستدامة عن طريق دعم تنمية أسواق موثوقة لصالح صغار المزارعين والمنتجين المحليين ومساعدتهم على الوصول إلى تلك الأسواق. وعلاوة على ذلك فإن برامج التغذية المدرسية تمثل حلا مستداما وطويل الأجل للجوع لأن أثرها على مستويات التعليم سيساعد على كسر حلقة الجوع ونقص التغذية بين الأجيال. وفي هذا السياق، يمكن لبرامج التغذية المدرسية أن تحول المدارس إلى "مراكز تطوير" للمجتمع المحلي بأسره عن طريق إتاحة قناة "جاهزة" يمكن من خلالها تقديم مجوعة أوسع من الخدمات. وعندما تندلع الأزمات/ يمكن أيضا لبرامج التغذية المدرسية أن تؤدي دورا على جانب كبير من الأهمية كمنطلق للوصول إلى الأطفال المحتاجين.

93- *برامج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل والأوبئة الأخرى والتخفيف من آثارها*. يمكن للبرنامج أن يساهم من خلال البرمجة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحد من المخاطر الصحية المصاحبة لسوء التغذية وانخفاض معدل الاستهلاك الغذائي. ويمكن أن يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل صدمة شديدة للأسر والمجتمعات المحلية في البلدان الموبوءة، مما يعوق من قدرتها على تلبية الاحتياجات التغذوية والغذائية، ويجعلها أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. ويمكن **للبرنامج** من خلال التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والموجَّهة إلى الأسر والأطفال المتضررين أن يساعد الأسر على تلبية احتياجاتها الغذائية، ومن ثم المساعدة على منع السلوك المحفوف بالمخاطرة. ويمكن لبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تجنِّب الأطفال الإصابة بسوء التغذية في الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومساعدة الأطفال في الأسر المتضررة من الفيروس/الإيدز على مواصلة الدراسة، وتحسين الحالة الصحية لدى الأفراد المصابين بالفيروس، ومساعدة الآباء على البقاء لنقل المعرفة الزراعية إلى الأطفال الأيتام، ومن ثم التخفيف من بعض أسوأ آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمعات المحلية الفقيرة. كما اضطلع البرنامج بأعمال مهمة في القضايا المرتبطة بالتخفيف من الآثار الضارة المحتملة المرتبطة بالجوع التي تصيب المجتمعات المحلية الضعيفة نتيجة تفشي الأزمات الصحية، مثل أنفلونزا الطيور لدى البشر.

94- *البرامج المجتمعية لإنشاء و/أو تعزيز سلاسل قيمة السلع الغذائية والنظم الإيكولوجية الزراعية*. قد تشمل هذه الجهود الميدانية العميقة في بعض الحالات مشاركة واسعة من المجتمعات المحلية وجهوداً مدفوعة بالمبادرات والخبرات المجتمعية. ومن بين الأهداف الرئيسية التي يجب أن تحققها تلك البرامج الحد من المخاطر على المستويين الأسري والمجتمعي. وتشمل الآليات المحتملة توفير المدخلات، والائتمانات، والتأمين، ومصارف الحبوب القروية، ومجموعة من المخططات القائمة على المساعدة الغذائية بغرض تهيئة فرص العمل وحماية واستعادة السلع العامة الرئيسية في الوقت ذاته.

95- وضع استراتيجيات مع الحكومات والمجتمعات المحلية لمعالجة الحالات المزمنة للجوع ونقص التغذية. حققت الحكومات تقدماً واضحاً عندما وضعت مكافحة الجوع ونقص التغذية على رأس أولوياتها. ويتعيّن على **البرنامج** وشركائه كفالة أن الحكومات الوطنية لا تنظر إلى الجوع ونقص التغذية باعتبارهما مجرد نتيجتين للفقر وافتراض زوالهما بمجرد معالجة الفقر، بل ينبغي اتخاذ تدابير محددة قصد إدماج تدابير الحد من الجوع في الإستراتيجيات الأوسع نطاقا للنمو والحد من الفقر. وسوف يعمل البرنامج في تعاون وثيق مع الشركاء الآخرين لإذكاء الوعي بالجوع ومساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية على استيعاب أهمية إعطاء الأولوية لاستئصال الجوع ونقص التغذية.

96- تصميم وتنفيذ تدخلات منسقة ومشتركة بين للوكالات قصد الحد من الجوع ونقص التغذية. عندما تتوفر الإرادة للتصدي لمشاكل الجوع ولكن تنقصها القدرة و/أو المعرفة بكيفية القيام بذلك فإن في وسع البرنامج تكميل جهود وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين لتعزيز القدرات أو سد ثغرات معيَّنة في مجموعة من المجالات المرتبطة بالجوع ونقص التغذية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير محدّدة مرتبطة بالجوع، مثل دعم التعليم، والمواظبة على الدراسة، وكفالة تزويد التلاميذ بالغذاء؛ فضلاً عن تلبية الاحتياجات التغذوية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الوبائية الأخرى. ومن الأساسي كذلك تكوين شراكات حيث يدعم **البرنامج** جهود المجتمع المحلي في بناء نظم مجتمعية لتوفير إمدادات الأغذية والنظم الإيكولوجية. ويوفّر نهج **البرنامج** الذي يقوم على المجتمع المحلي توجيهاً عملياً لما يلائم المجتمعات المحلية، ويوفّر حضوره الميداني العميق وسيلة مباشرة وعملية للتحقق مما يحدث لتحسين الوضع

التغذوي للأشخاص الذين يعانون الجوع المزمن، والتصدي للجوع المزمن بين الأجيال، وبخاصة الأم والطفل. وسيركز **البرنامج** عنايته بشكل خاص على معالجة حالات تفشي الجوع المزمن على نطاق واسع وخطير.

97- *القدرة والخبرة الفنيتين* ***للبرنامج***. استناداً إلى الخبرة الواسعة للبرنامج في المجتمعات المحلية وحضوره الميداني العميق فإنه يتمتع بخبرة في عدد من المجالات التي قد تهتم فيها الحكومات باستخدام خدمات البرنامج لسد ثغرات أساسية في جهودها وقدراتها للتصدي للجوع المزمن ونقص التغذية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وتقديرات الاحتياجات، والمهارات اللوجستية، وأدوات التكنولوجيا، وذلك مثلاً للتتبع أو استخدامها في تقنيات البرمجة. ويرمي البرنامج إلى تزويد البلدان بالمهارات المتخصصة والمعارف والتقنيات المطلوبة للحد بفعالية من معدلات الجوع ونقص التغذية في البلدان والمجتمعات المحلية.

98- *تعزيز القدرة على تصميم وإدارة برامج الحدّ من الجوع*. ترتكز الدراية التقنية للبرنامج إلى خبرته الميدانية العميقة، وتشمل على سبيل المثال ما يلي: (1) تحليل حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان، بما في ذلك تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وتقديرات الاحتياجات، وتحليل الأسواق الغذائية؛ (2) تقدير القدرات المؤسسية والإدارية على تقديم تحويلات شبكات الأمان بفعالية وكفاءة على المستويات الوطنية والإقليمية وفي المقاطعات؛ (3) الاشتراك مع الشركاء في تقديم الدعم التقني في عدد من القضايا، بما في ذلك اختيار معايير الاستهداف، وتحديد التحويلات الملائمة (النقدية أو الغذائية أو الجمع بين الاثنين)، وتصميم آليات للرصد والتقييم، وإنشاء خطط للطوارئ، وتوسيع مبادرات بناء القدرات، وتخطيط استراتيجيات الخروج، وتحديد طرائق التمويل.

99- *المشورة والمناصرة في مجال السياسات*. سيحشد البرنامج خبرته وعملياته المرتبطة بالجوع المزمن عن طريق إسداء المشورة السياساتية إلى الحكومات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بالسبل الأكثر فعالية لمعالجة قضايا الجوع، بما في ذلك المسؤوليات المؤسسية وإطار السياسات. كما سيعمل البرنامج على تعميق الوعي بالمشكلة العالمية للجوع المزمن ("الخفي) التي لا تحظى بالاهتمام السياساتي والسياسي المطلوب.

100- *حضور قوي للموظفين الميدانيين*. يشكل الجوع المزمن تحدياً متعدد الأبعاد في حاجة إلى تدخلات متعددة التخصصات، فضلاً عن التعامل مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة بدءاً من مستوى القرية ووصولاً إلى الصعيد القاري. وسوف يكفل البرنامج تزويد موظفيه الميدانيين بالأدوات الملائمة للتصدي للجوع المزمن بصورة شاملة. كما سيعمل البرنامج على اجتذاب وتنمية الخبراء، مثل خبراء التغذية أو الخبراء الاقتصاديين المطلوبين لبلورة فهم أفضل عن أثر العمليات الميدانية للبرنامج ودعمها. كما سيدرِّب البرنامج موظفيه الميدانيين على تكييف مجموعة مهاراتهم مع القضايا الناشئة، مثل أهمية حوار السياسات على المستوى القطري.

الشراكات:

101- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية*. يعترف **البرنامج** بأن الحد المستدام من نطاق وعمق المخاطر المسببة للجوع التي تواجه المجتمعات المحلية الضعيفة يعتمد على الملكية الوطنية والمجتمعية لسياسات وبرامج الحد من المخاطر. ولذلك، فإن **البرنامج** يقيم علاقات شراكة مع الوكالات الوطنية المسؤولة عن تصميم وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعية الوطنية ونظم الحماية الاجتماعية وذلك بهدف دعم منطلقات الحد من الجوع في تلك النظم، مثل دعم البرنامج لشبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا والجبهة الاجتماعية في إكوادور. وسوف يشترك البرنامج مع الشركاء على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية، وذلك مثلا في أمريكا اللاتينية مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، وفي أفريقيا مع الاتحاد الأفريقي

والمنظمات دون الإقليمية. وفي حالة عدم وجود نظم للحماية الاجتماعية فإن **البرنامج** يشترك مع الوكالات العامة ذات الصلة للمساعدة في تحديد خيارات شبكات أمان الجوع التي تتوفر لها مقومات البقاء وحفز تصميمها وتنفيذها، مثل عمل **البرنامج** مع حكومتي كينيا وملاوي.

102- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى*. يمثل استحداث أدوات واستراتيجيات جديدة للتصدي للجوع ونقص التغذية بمختلف أشكالهما أولوية رئيسية **للبرنامج**. وتقوم بالفعل علاقات تعاون وطيدة بين **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية. وأفضى ذلك التعاون إلى بيانات مشتركة عن استعمال المغذيات الدقيقة والأغذية الجاهزة في حالات الطوارئ، ومن المتوقع إجراء مزيد من العمل المشترك في اختبار نُهج جديدة. كما يعمل البرنامج مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى، مثل مبادرة المغذيات الدقيقة، وكندا، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، وسويسرا، لاتخاذ مبادرات من أجل تعزيز تقوية الأغذية. وسوف تظل شراكات البرنامج القوية الحالية باعتباره مشاركا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشتَرَك المعني بالإيدز أساسية لتحقيق النتائج القصوى في عمله مع الجوعى المزمنين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

103- *المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية*. يجب أن تستند الحلول الفعّالة للجوع المزمن ونقص التغذية أساساً إلى شراكات مع الحكومات الوطنية وفقاً لإعلان باريس بشأن تنسيق المعونة. كما يمكن للشراكات مع المنظمات غير الحكومية التي تركّز اهتمامها على المجتمع المحلي أن تمثل عنصراً حيوياً في جهود البرنامج صوب تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، حيث من المعترف به أن تلك المنظمات تؤدي دوراً مهماً في الحد من الجوع في استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر.

104- *القطاع الخاص*. تبدي كثير من كبريات المؤسسات ذات السمعة الدولية استعدادها لتعبئة خبرتها التقنية من أجل كفالة وصول **البرنامج** إلى النُهج والتقنيات الرائدة في القطاع الخاص، وهو ما أثبته الدعم الطويل الأجل من مؤسسة TNT، وهي إحدى الشركات العملاقة في مجال اللوجستيات على مستوى العالم، لتعزيز سلسلة إمدادات **البرنامج**، والدعم المقدّم من مؤسسة BCG من خلال تقديم نموذج تجاري مالي جديد يجري اختباره بدعم من المجلس التنفيذي. كما سيشكّل تجهيز الأغذية ومنتجو الفيتامينات/المعادن عنصراً حيوياً في النهوض بجودة السلع الغذائية التي يستعملها **البرنامج**، وكفالة أكبر أثر ممكن من أغذية **البرنامج** على تحقيق النتائج التغذوية الإيجابية بين المستفيدين. وتشمل الاستراتيجيات التي يجري اختبارها 'تقوية الأغذية المنزلية' بمساحيق المغذيات الدقيقة، والأغذية الجاهزة للتغذية التكميلية للأطفال الصغار. وعلاوة على ذلك، يمكن للشركاء من القطاع الخاص الاشتراك في الدعوة إلى حلول للجوع، وقد تسهم تلك الجهات والعاملون فيها إسهاماً مباشراً في تمويل برامج وعمليات **البرنامج**.

حاء - الهدف الاستراتيجي الخامس: استعمال القوة الشرائية لدعم التنمية المستدامة للأمن الغذائي

105- *الخلفية*. اشترى **البرنامج** في عام 2006 وحده ما قيمته 601 مليون دولار أمريكي من الأغذية، منها 460 مليون دولار أمريكي (77 في المائة) في 70 بلداً نامياً. وفي أوغندا، اشترى **البرنامج** أكثر من 50 في المائة من الأغذية المطلوبة لبرامجه داخل البلد. وفي مجال النقل، اشترى **البرنامج** إجمالا حوالي 685 مليون دولار داخل البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فقد اشترى **البرنامج** ما قيمته 326 مليون دولار أمريكي من السلع غير الغذائية والخدمات خلال عام 2005، منها 67 في المائة (أو 218 مليون دولار أمريكي) في 101 من البلدان النامية.

106- وينبغي أن يكون مفهوما أن أولوية البرنامج العليا في مجال التوريد هي تناول العمليات اِلإنسانية على نحو فعال بقدر الإمكان. والبرنامج ملتزم باستخدام تلك القوة الشرائية، حيثما وأينما كان ذلك ممكنا، لتطوير قدرات الموردين والعمل مع شركاء آخرين على إقامة أنشطة تكميلية ترمي إلى دعم جانب التوريد.

107- ***البرنامج هو أحد المشترين الرئيسيين للأغذية وللخدمات الغذائية في العالم النامي***. يمكن، بل وينبغي، تصميم برامج المساعدة الغذائية بما يكفل جني فوائد مضاعفة للمستفيدين مع تحقيق مزيد من فعالية التكلفة **للبرنامج** في الوقت ذاته. وحدد المجلس التنفيذي في عام 2006 شراء الأغذية المحلية باعتباره أداة من المهم **للبرنامج** استعمالها دعماً للتنمية. وكشف العديد من الدراسات الخارجية عن أن أنشطة الشراء التي يقوم بها **البرنامج** إقليمياً ومحلياً قد حققت آثاراً إيجابية مهمة على تنمية الأسواق في الكثير من البلدان وذلك من خلال تشجيع السلوك التنافسي وتحسين معايير الأعمال التجارية والنهوض بجودة الأغذية المورَّدة من التجار. ويعكف **البرنامج** على تجهيز مشروعات لتجريب طرائق مبتكرة لشراء الأغذية وتنمية الأسواق في العديد من البلدان الأفريقية بغرض تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها في ممارسات الشراء المعمول بها في **البرنامج**، بل والأهم هو قيام الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى بالأخذ بها وتوسيع نطاقها في القطاعات الزراعية. وبالإضافة إلى الأثر الكبير للشراء المحلي للسلع فإن **البرنامج** يمكنه إضافة قيمة عن طريق تشجيع وتعزيز مشروعات تجهيز الأغذية.

108- وتدعم برامج الشراء قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على تعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة لسُبل كسب العيش. واستفاد الآلاف من الموردين الصغار والمحليين استفادة مباشرة وغير المباشرة من تلك البرامج، بمن فيهم النساء اللاتي يقمن بإنتاج الملح الذي يدعمه **البرنامج** باليود في السنغال. كما يقيم **البرنامج** علاقات شراكة مع الأشخاص الذين يمكنهم الاستثمار في جهود التوريد لتيسير الزراعة المحلية مثلما في لاو حيث يساهم صغار المزارعين بإضافة قيمة إلى إنتاج خليط الذرة بالصويا. بالإضافة إلى الأثر المجرد الناتج عن شراء السلع، يقدم البرنامج قيمة إضافية من خلال تشجيع وتعزيز عملية تجهيز الأغذية.

109- ***البرنامج هو أحد المشترين الرئيسيين لخدمات النقل في العالم*** النامي. والنقل الجوي والنقل البري هما من بين المكونات البارزة الأخرى لعمليات **البرنامج** الميدانية في البلدان النامية- وميزته النسبية. وقد ثبت منذ أمد بعيد أن خدمات النقل تشكل ركيزة أساسية للعمل والنمو الاقتصادي والتنمية في العديد من البلدان النامية. ويمكن **للبرنامج** أن يقوم بدور مهم وإجابي في بناء الشبكات والقدرات المحلية. ومن الناحية الكمية، فإن المبلغ الذي يقارب 685 مليون دولار الذي أنفقه **البرنامج** في عام 2006 هو في حد ذاته حافزاً قوياً لتنمية الأعمال التجارية المحلية. وأما من الناحية النوعية فإن معايير **البرنامج** ومتطلباته تساعد الأعمال التجارية على صقل خدماتها ومن ثم صعود سُلم المنافسة. ويمكن **للبرنامج** استعمال تلك المعايير لحفز الأعمال التجارية المحلية على تحديث أساطيلها، ومن ثم المساهمة في الجهود العالمية الضرورية للحد من انبعاثات الكربون. ويمكن أن يسفر ذلك عن إيجاد حلقة إيجابية لزيادة وتحسين الخدمات المحلية وزيادة كفاءة عمليات **البرنامج**.

110- ***البرنامج هو أحد المشترين الرئيسيين للخدمات الأخرى في العالم النامي***. يمكن لمشتريات **البرنامج** أن تحقق أثراً إيجابياً على مجموعة كبيرة من القطاعات. **فالبرنامج** لا يشتري السلع الغذائية المحلية فحسب، بل ويقوم كذلك بشراء خدمات التخزين، والمركبات، والمأوى، والمعدات الميدانية، فضلاً عن خدمات السلامة والأمن، ويمكن للطلبات الإضافية مجتمعة في كل تلك القطاعات أن تشكل قوة دافعة للاقتصادات الوطنية، بما يتيح للمستفيدين بناء و/أو تعزيز بنيتهم الأساسية

الزراعية والبنية الأساسية للنقل وغيرها من الهياكل الأساسية المطلوبة لإرساء أسس صلبة للنشاط الاقتصادي ونمو فرص العمل والتنمية.

111- ***الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج: استعمال القوة الشرائية لدعم التنمية المستدامة للأمن الغذائي.*** سوف يسعى **البرنامج** إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال ما يلي: شراء الأغذية محلياً لدعم القطاعات الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على زراعة الحيازات الصغيرة؛ وتعزيز خدمات وشبكات النقل والاتصالات المحلية من خلال المشتريات المحلية؛ وشراء الخدمات الأخرى بما يكفل تحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد الأوسع وتنمية الأسواق. وسيستخدم **البرنامج** في كل حالة قوته الشرائية بطريقة تتفق ومعايير الجودة الغذائية ومقتضيات وقت التشغيل بالنسبة **للبرنامج**. وتكمن الأولوية المطلقة في الوصول إلى جميع المحتاجين للغذاء الجيد في الوقت المناسب وبطرق ملائمة للأسواق المحلية.

الغايات:

112- *الغاية 1: شراء الأغذية والخدمات الغذائية محلياً لدعم القطاعات الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على زراعة الحيازات الصغيرة.* الكثير من الفقراء الجوعى هم من صغار المزارعين المتضررين من تردي هياكل ومؤسسات الأسواق المحلية التي لا تتيح لهم الاستفادة من الطلب المحتمل على منتجاتهم. وأغلبية هؤلاء المزارعين، لا سيما في أفريقيا، من النساء. وتماشياً مع السياسة التي أقرها المجلس التنفيذي في عام 2006 فإن **البرنامج** سيصمم برامج مساعدته الغذائية بما يكفل تحقيق طلب كبير ومستقر على المواد الغذائية الأساسية التي ينتجها صغار المزارعين والحد بالتالي من المخاطر وتحسين حوافز الاستثمار في التكنولوجيات والممارسات التي ترفع من مستوى الإنتاجية وتزيد الدخل. كما يمكن **للبرنامج** إضافة قيمة عن طريق تشجيع وتعزيز مشروعات تجهيز الأغذية.

113- *الغاية 2: تعزيز خدمات وشبكات النقل والاتصالات المحلية من خلال المشتريات المحلية.* من المعروف منذ أمد بعيد أن ضعف البنية الأساسية للنقل والاتصالات يلقي بعبء كبير على تنمية المجتمعات المحلية والبلدان، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويؤدي انخفاض كمية ونوعية البنية الأساسية للطرق والموانئ والهواتف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى استبعاد المنتجات الرخيصة من الأسواق الدولية التنافسية؛ كما يؤدي ذلك إلى جعل الأسعار المحلية غير ميسورة للفقراء الجوعى. وفي كثير من الحالات، تؤثر تلك المعوّقات وجوانب القصور تأثيراً سلبياً على قدرة **البرنامج** على العمل بسلاسة وكفاءة وتقديم وشراء المساعدات المطلوبة. وسيضطلع **البرنامج** بدور حاسم في التوصيل بين الأسواق المحلية وغيرها من الأسواق على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ويمكن **للبرنامج**، بل وينبغي له، المساعدة على تعزيز خدمات النقل والاتصالات المحلية من خلال قوته الشرائية.

114- *الهدف 3: دفع وتعميق الشراكات والاستثمارات لتقوية قدرات تقديم الأغذية*

لن تجني أنشطة **البرنامج** الفوائد الكاملة عن طريق استخدام القوة الشرائية للمنظمة الشرائية إلا إذا كان شركاء البرنامج يدعمون قدرات الموردين على تحسين إنتاجهم من حيث الكم والكيف. ويترتب على ذلك أن البرنامج سيساعد على إدخال طائفة واسعة من الأنشطة التكميلية التي يحتاج إليها الموردون لتنمية الأمن الغذائي على نحو مستدام. وسيدفع **البرنامج** ويعمق الشراكات بين موردية وبين المستثمرين الآخرين في جانب التوريد.

الأدوات الرئيسية:

115- تشكل *أنشطة* ***البرنامج*** *في مجال شراء* السلع الغذائية وغير الغذائية آليات محورية سيتحقق من خلالها هذا الهدف الاستراتيجي. ويجب إعطاء الأولوية للمشتريات المحلية عندما لا يتعارض ذلك مع المتطلبات الأخرى لعمليات **البرنامج**، وهي توفير المساعدة الغذائية الكافية وفي الوقت المناسب. ويجب أن تهدف هذه الأنشطة إلى تعبئة الطلب المحلي الإضافي من خلال مساعدة المنتجين ومقدمي الخدمات على بناء المهارات والقدرات التي يحتاجون إليها لإنتاج أغذية ذات جودة عالية لبلوغ مزيد من الأسواق المتقدمة، ومن ثم تعزيز استدامة الآثار الإنمائية **للبرنامج**. وسيقوم **البرنامج** بتلك المشتريات بطريقة تنمي التوريد، مع تضافر التدخلات التكملية من جانب الشركاء الآخرين، من قبيل القروض الصغيرة، والحبوب، إلى غير ذلك من التدخلات.

116- واكتسب **البرنامج** من خلال أدوات *تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وتحليل الأسواق* معرفة متعمقة بسُبل كسب العيش في المناطق الريفية، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، للتصدي للأسباب الجذرية للجوع سواء المرتبطة بعدم توفُّر الأغذية أو الافتقار إلى سُبل الوصول إليها. وهكذا فإن الأدوات التي يجهِّزها **البرنامج** تمكّنه من توجيه أنشطته الشرائية بما يكفل تحقيق أقصى فائدة للفقراء الجوعى مع القيام في الوقت ذاته باستغلال إمكانات تحقيق فوائد "الأثر" الإيجابي في الاقتصاد الأوسع.

117- سيقدم **البرنامج** المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات الوطنية والمحلية وإلى المجتمعات المحلية لمساعدتهم على تهيئة الظروف التي تساعد المنتجين المحليين (بما في ذلك تعاونيات المزارعين وصغار المزارعين) على أن يفيدوا على خير وجه من الطلب الإضافي (بما في ذلك الصلات اللازمة بالقوى العاملة المحلية وأسواق المخرجات) ويحسنوا نوعية منتجاتهم وكفاءة عمليات الإنتاج لديهم. وبصفة خاصة قد تكون أنشطة البرنامج في مجال المساعدة الغذائية منصة مفيدة لإنشاء مبادرات "تجريبية" في مجال التوريد – شريطة ألا تضر هذه التجارب بفعالية عمليات البرنامج. وسيناصر البرنامج علاوة على ذلك إيلاء مزيد من الانتباه إلى تلك القضايا من جانب شركائه في المساعدات الغذائية وغير الغذائية – بما فيهم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية- وذلك لتوفير قوة شرائية إضافية في توخي هدف البرنامج.

118- حضور قوي للموظفين الميدانيين. يستدعي استخدام القوة الشرائية للبرنامج لدعم التقدم في البلدان النامية انخراط موظفي البرنامج الميدانيين في حوار وثيق ومتواصل مع المنتجين المحليين (بما في ذلك تعاونيات المزارعين وصغار المزارعين) لفهم ما يخضعون له من قيود محددة وهياكل تكاليفية، ومعرفة كيف يمكنهم الإفادة على خير وجه من الطلب الإضافي على إنتاجهم – بما في ذك ما قد يحتاجون إليه من صلات أفضل مع القوى العاملة وأسواق المخرجات. ومن شأن توقف جميع هذه الأبعاد إلى حد بعيد على حالة كل بلد على حدة أن تؤثر على مواصفات الموظفين الذين يبحث البرنامج عنهم. وسيحافظ البرنامج على الموظفين الميدانيين ويجتذبهم وسيعمل مع الشركاء الذين يتمتعون بمعرفة سليمة بالقضايا العملية للتنمية الريفية وتقوية القدرات.

الشراكات:

119- *الحكومات والمجتمعات المحلية والوطنية*. يتطلب تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تكوين شراكات جديدة في القطاعين العام والخاص. ويرجَّح أن تكون وزارات الزراعة والتعليم والتجارة والمالية الوطنية جهات فاعلة رئيسية في معظم البلدان. ويجب أن تُمسِك الحكومات الوطنية بزمام قيادة تصميم وتنفيذ أنشطة تنمية وتعزيز مؤسسات الأسواق الغذائية وهياكلها الأساسية، فضلاً عن النقل والخدمات الأخرى. ويجب في الوقت ذاته تقديم تلك الخدمات على المستوى دون الإقليمي،

ومن ثم فإنها تتطلب التزاماً قوياً من الحكومات والمجتمعات المحلية. وسوف يكفل **البرنامج** في جميع أنشطته المرتبطة بقوته الشرائية المحلية مراعاة الاحتياجات المحدَّدة وأوضاع السكان المحليين.

120- *منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.* سوف يشترك **البرنامج** مع البنك الدولي الذي يتمتع بخبرة فنية سواء في التنمية الزراعية أو فيما يتعلق بدور خدمات النقل في العمليات الإنمائية. كما سيشترك **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالات الأخرى التي لها باع طويل ودراية هائلة بالزراعة والاستثمارات المتعلقة بجوانب التوريد المطلوبة للاستجابة لحوافز القوة الشرائية.

121- *المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.* من المرجَّح أن تزداد أهمية رابطات المزارعين والتجار كشركاء منفذين.

122- *القطاع الخاص.* يقوم **البرنامج** بالتنسيق والتعاون مع مجموعة من مبادرات ومنظمات القطاع الخاص في مجال الشراء وسلاسل الإمداد. ويجب تعميق العلاقات الوطيدة مع الجهات الفاعلة الخاصة في القطاعات الزراعية وقطاعات النقل والاتصالات. ويعمل **البرنامج** بالفعل في تعاون وثيق مع شركاء، مثل مؤسسة Bill & Melinda Gates، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا الذي تتمثل إحدى غاياته في مساعدة الملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الخلاص من براثن الفقر.